جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي الطور الثاني

الميدان علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية

المسار: علوم المالية والمحاسبة

التخصص مالية وبنوك

من إعداد الطالبتين:

* صليحة صندالي

* زهرة العلاء نمر

بعنوان:

تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية

– دراسة حالة بنك الخليج وحدة ورقلة. الفترة (2014 – 2017)،

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..../ ..../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
الأستاذ/ بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا ومقررا
الأستاذ/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء

أحمد الله عز وجل على عونه لإتمام هذا البحث إلى الذي وهبني و كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى ، إلى الذي سهر على تعليمي أبي الغالي أطال الله في عمره، إلى التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب، إليها أهدي هذا العمل المتواضع لكي أُدخل على قلبها شيئا من السعادة إلى إخوتي و أخواتي أبناء إخوتي وأبناء أخواتي : كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الفاضل **" بن ساسي عبد الحفيظ "** الذي كان سندا لنا في انجاز هاذ العمل

صليحة صندالي

الإهداء

امتثالا لقول النبي صلى الله عليه وسلم «من لم يشكر الناس لم يشكر الله» فإنني أحمد الله وأشكره على نعمه الكثيرة وأهدي ثمرة هذا الجهد العلمي إلى الحبيب المصطفى خير الأنام عليه أفضل وألف صلاة وأزكى سلام.

إلى جميع من كان له فضل في إنارة دربي ممن علمني حرفا ولقنني درسا.

إلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾.

إلى روح والدتي العزيزة التي وافتها المنية منذ ما كنت أتمتع بطفولتي، فأسأل الله أن يرحمها بشاسع رحمته وأن يجعل قبرها نورا على نور.

إلى والدي الغالي الذي زرع بذور الصبر والعزم والإصرار في قلبي على مكابده حفظه الله وأطال من عمره.

إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم إلى من ينبض قلبي بإسمهم، حفظهم الله وأطال عمرهم.

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء طيلة فترة دراستي إلى أخواتي الغاليات وإخواني و إلى جوهرة قلبي أخي الغالي محمد الخطيب حفظهم الله وأطال عمرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل.

زهرة العلاء نمر

شكـــر وعـــرفان

ان الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في هذا العمل ولكل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب او من بعيد نشكره جزيلا الشكر وعلى راسهم استاذنا المحترم الذي أشرف على هذا العمل الدكتور **بن ساسي عبد الحفيظ** على توجهاته القيمة ونصائحه

ونتقدم بالشكر إلى الأخ **بن مالك أسامة**

وكما نختص بشكر إلى كل موظفي بنك الخليج الجزائر للمساعدة والنصح وجلب معطيات الدراسة وخاصة **قيرع علي**.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى اشراك المصارف التقليدية الجزائرية في معاملات المصارف الإسلامية وذلك من خلال نوافذ التمويل الإسلامي من اجل الوصول الى تعبئة الموارد والمدخرات التي تفتح خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته.

من خلال تقييم نشاط النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر ومقارنتها مع بنكين تقليديين "BNA، APC " بنكين إسلاميين وهما "بنك البركة الجزائري، وبنك السلام "خلال الفترة (2014 – 2017)، وهذا من خلال الدراسة الميدانية لهذه النافذة. أين إعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي في الجانب النظري، مع إعتماد أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

أظهرت النتائج: ان تطور حجم التمويلات الإسلامية كان أكبر من تطور حجم التمويلات التقليدية خلال سنوات الدراسة وان مساهمة نافذة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت جيدة حيث بلغت 20.75% حيث تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري، على الرغم من انه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق الية النوافذ الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: نوافذ إسلامية، بنوك تجارية جزائرية، بنك الخليج الجزائر.

Abstract

This study aims to involve the traditional Algerian banks in the transactions of Islamic banks through the windows of Islamic finance in order to reach the mobilization of resources and savings that open outside the traditional Algerian banking system and raise its efficiency.

By evaluating the activities of the Islamic window of Gulf Bank Algeria and comparing it with two traditional banks, "APC and BNA", two Islamic banks, namely, "Al Baraka Bank Algeria and Al Salam Bank" during the period (2014-2017), and this is through a field study of this window.

The results showed: that the development of the volume of Islamic financing was greater than the development of the volume of conventional financing during the years of study, and that the contribution of the Gulf Bank Algeria window to Islamic banking in Algeria was good, reaching 20.75%, as it is an experiment that was able to attract a segment of the Algerian society, despite it being a bank. Traditional practicing Islamic banking according to the mechanism of Islamic windows.

Key words: Islamic windows, Algerian commercial banks, Gulf Bank Algeria.

الفهرس

الاهداء .....

الشكر وعرفان.....

الملخص I

الفهرس..... II

قائمة الجداول IV

قائمة الأشكال البيانية.....V

قائمة الاختصارات والرموز VI

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: أساسيات حول التمويل الإسلامي والبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد:..... 5

المبحث الأول: ماهية التمويل بالنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية..... 6

المطلب الأول: التمويل بالنوافذ الإسلامية..... 6

أولا: نوافذ إسلامية: 6

ثانيا: كتعريف شامل لنوافذ الإسلامية 6

المطلب الثاني: البنوك التجارية الجزائرية..... 6

أولا: تعريفها 6

ثانيا: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري: 7

المطلب الثالث: قانون 20-02 النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية..... 8

أولا: تعريف بقانون 20-02..... 8

ثانيا: يصدر النظام الاتي نصه 10

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 14

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية 14

أولا دراسة: (مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، 2006) 14

ثالثا الدراسة: (عبد الرحمان النجدي، 2010)..... 14

رابعا دراسة: (معارفي فريدة ومفتاح صالح، 2014)..... 15

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية..... 15

أولا: دراسة (Hasan, Zubair ،1997)..... 15
ثانيا: دراسة (Sara John, 2005) 16
ثالثا: دراسة (Mohsin S Khan ،2005) 16
رابعا: دراسة: (Badrul Kamaruddin,2008)..... 17
المطلب الثالث: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة..... 17
خلاصة الفصل:..... 18

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حول النافذة الإسلامية لبنك الخليج

تمهيد:..... 20
المبحث الأول: الطريقة والأدوات..... 21
المطلب الأول: مجتمع الدراسة بنك الخليج الجزائر AGB 21
أولا: نشأة وتأسيس بنك الخليج الجزائرَ AGB..... 21
ثانيا: القوانين والتنظيمات المتبعة في بنك خليج الجزائر..... 22
ثالثا: الخدمات المالية الإسلامية عبر نافذة بنك الخليج الجزائر AGB..... 22
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة..... 23
أولا: متغيرات الدراسة: 23
ثانيا: طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها 25
ثالثا: دراسة ومعالجة البيانات..... 26
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير النتائج..... 27
أولا: حجم نشاط بنك ل AGB" في النظام المصرفي الجزائري..... 27
ثانيا: تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك ل AGB 31
ثالثا: مقارنة التمويلات الإسلامية في بنك ل " AGB " بالتمويلات في المصارف الإسلامية بالجزائر 33
رابعا: واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر مقارنة بنظيراتها في دول عربية واسلامية 35
خامسا: مقارنة حجم التمويل الإسلامي في بنك ال "AGB" مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل..... 43
سادسا: النوافذ الإسلامية واهميتها في التوجه نحو الصيرفة الاسلامية 45
خلاصة الفصل:..... 47
الخاتمة:..... 49
قائمة المصادر والمراجع:..... 53
الملاحق 57

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول (2–1)	تحديد متغيرات دراسة نشاط النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر الـ"AGB"	**24**
الجدول (2–2)	الموجودات والودائع والقروض وكذا حقوق الملكية لخمس بنوك في الجزائر	**28**
الجدول (2–3)	حجم النشاط الاسلامي في بنك الخليج (AGB) إلى النشاط التقليدي	**30**
الجدول (2–4)	تطور التمويلات الإسلامية (السلم والمرابحة) في بنك الخليج الجزائر	**32**
الجدول (2–5)	مساهمة المؤسسات المالية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر	**34**

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2–1)	مستويات إثبات كفاءة النشاط المالي للنافذة الإسلامية في بنك تقليدي	**24**
الشكل (2–2)	موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات الخمس بنوك في بالجزائر	**29**
الشكل (2–3)	حجم التمويلات في النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي ببنك الخليج الجزائر	**30**
الشكل (2–4)	توزيع التمويلات في بنك الخليج الجزائر لسنة 2016:	**31**
الشكل (2–5)	تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك ABG	**32**
الشكل (2–6)	نسبة تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك الخليج الجزائر	**33**
الشكل (2–7)	مساهمة المؤسسات المالية المصرفية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر	**34**
الشكل (2–8)	عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الاسلامية في بعض الدول الغربية وغيرها:	**37**
الشكل (2–9)	تطور حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة السلامية في السوق البريطانية بعد فتح نوافذ إسلامية (بمليارات الدولارات):	**39**
الشكل (2–10)	تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين :(2007-2004)	**40**
الشكل (2–11)	عدد المؤسسات التدريبية والتعليمية التي تقدم برامج لتطبيق فكرة فتح	**41**
الشكل (2–12)	عدد الدراسات عن الاقتصاد الإسلامي في بريطانيا منذ السبعينات إلى 2007:	**42**

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة
BNA	البنك الوطني الجزائري
AGB	بنك الخليج الجزائر
ABC	بنك المؤسسة العربية المصرفية

مقدمة

مقدمة:

شهد الربع الاخير من القرن العشرين ميلاد المصارف الإسلامية، حيث اعتبرت النجاحات التي حققتها منذ سنوات عامل جذب للمصارف التقليدية للأخذ بالنموذج المصرفي الإسلامي، الذي أثبت جدارته، وثبت أقدامه على الساحة المصرفية العالمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، التي هزت اقتصاديات الدول واضعفت البنوك التجارية على خلاف البنوك الإسلامية التي تميزت بالاستقرار طوال الازمة ما جعل من المسؤولين البنكيين في شتى الدول يهتمون بالبحث في آليات وصيغ التمويل والمشاركات الإسلامية والبحث في كيفية الاستفادة من الخصائص المالية الإيجابية التي تميزها عن التعاملات الربوية، مما دفع العديد من البنوك التقليدية لإنشاء وحدات إسلامية متخصصة، وفتح نوافذ وفروع لتقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية لعدة دوافع منها لجلب متعاملين جدد بغية التفوق على نظيرتها. ولقد تعددت صور ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وهو ما استوجب على صانعي السياسات المصرفية في بنوك التقليدية صياغة خطة التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي.

تعتبر ظاهرة التحول اعترافا من البنوك الربوية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي والمصارف الإسلامية، كما قد تكون خطوة مشجعة لتحول للعمل بأساليب وصيغ الاستثمار الإسلامية في النظام المصرفي التقليدي.

وتعد الجزائر من الدول التي خاضت تجربة نوافذ ومعاملات الاسلامية من خلال بنك الخليج بالإضافة الى:

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

–الى أي مدى نجحت تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج وحدة ورقلة؟

ثانيا: الأسئلة الفرعي

وتندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تتمثل مزايا المصرفية الإسلامية؟
2. ما طبيعة دوافع بنك الخليج في التوجه لفتح نوافذ إسلامية؟؛
3. ما آلية عمل النافذة الإسلامية على مستوى بنك الخليج وحدة ورقلة؟؛
4. هل تجربة بنك الخليج وحدة ورقلة ناجحة؟؛
5. هل تقدم النوافذ الإسلامية بديلا للمصرفية التقليدية؟.

ثالثا:الفرضيات

للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية المطروحة، يمكن بناء الفرضيات التالية:

1. تعتمد النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي على تقديم خدمات تمويلية مصرفية محدودة وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
2. تحاول بنوك الجزائر خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الاسلامية في بنوكها التقليدية؛
3. شهدت صيغتي التمويل بالسلم والمرابحة في النافذة بنك " AGB " تزايد مستمر ما يدل على قبول الصيغتين لدى شرائح واسعة من الزبائن يفضلون التعامل بالخدمات المصرفية الإسلامية؛

4. تعد النوافذ الإسلامية هي الخطوة الأولى لبنك إسلامي مصغر، تأخذ شكل فرع أو وحدة متخصصة أو شباك لتقديم خدمات بنكية إسلامية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

أ) الرغبة في دراسة موضوع يمس الاقتصاد الإسلامي الصيرفة الإسلامية؛

ب)اقتراح أستاذي المشرف على تأطيري لهذا الموضوع فكنت أكثر ارتياحا لهذه الدراسة على غيرها؛

ج) قناعتي بأن من اهم الدراسات الآن هي المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية نظرا لأهمية الموضوع؛

د) التوجه الجديد للسياسة المصرفية الجزائرية نحو الصيرفة الإسلامية.

الأسباب الموضوعية:

أ) الأهمية الكبيرة جدا للموضوع ودوره في النظام المصرفي الإسلامي.

ب)حاجة الجزائر لمثل هذه الآليات للخروج من قوقعة وهيمنة النظام المصرفي التقليدي.

ج) نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في الاقتصاديات العربية والإسلامية.

خامسا: أهداف الدراسة:

1. توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية والبنوك التجارية الجزائرية بالإضافة الى مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري؛
2. محاولة تقييم ظاهرة فتح النوافذ والفروع الإسلامية تتناول مداخل ودوافع الفتح والآثار المترتبة عليها؛
3. محاولة تحليل تجارب بنك الخليج وحدة ورقلة في مجال فتح نوافذ إسلامية لبيان مكانته في النظام المصرفي الجزائري وأثارها الاقتصادي.

سادسا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في القيمة البحثية والإضافة العلمية التي يقدمها، ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

1. إن تحول البنوك التجارية إلى العمل البنكي الإسلامي بأسلوب الفروع والنوافذ الإسلامية، أكثرها توجها في العالمين العربي والغربي باعتبارها اقل تكلفة؛
2. يسمح الجمع بين النظامين التقليدي والإسلامي توفير احتياجات العملاء، ويؤدي على المدى الطويل إلى توسع البنوك الإسلامية على حساب التقليدية؛
3. محاولة إثبات مجموعة من التجارب وأن التحول إلى البنوك الإسلامية بأسلوب النوافذ الإسلامية هو أفضل وسيلة للارتقاء إلى بنك إسلامي قائم.

سابعا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية والمفاهمية وهي كتالي:

1- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة التطبيقية على— بنك الخليج –وكالة ورقلة.

2- الحدود الزمانية: 2014- 2016؛

ثامنا: منهج البحث:

1- المنهج الوصفي: تم استخدامه في الجانب النظري للبحث من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع.

2- المنهج التحليلي: تم استخدامه في تحليل دراسة الحالة و سوف نعتمد عليه في الفصل الأخير عند ايراد الأرقام والاحصائيات وذلك انطلاقا من جمع المعلومات من بنك الخليج وحدة ورقلة.

تاسعا: مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد على نوعين من المصادر لجمع المعلومات وهي:

1- الجانب النظري: ويحتوي على الكتب، المجلات والمذكرات، الأوراق البحثية.

2- الجانب التطبيقي: ويحتوي على تحليل الأرقام والاحصائيات المقدمة من طرف بنك الخليج.

عاشرا: صعوبات البحث:

بشكل عام تمثلت صعوبات البحث في:

1- قصر وقت العمل بالنسبة للجانب التطبيقي.

احدى عشر: هيكل البحث:

بغية معالجة الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث الذي يبدا بالمقدمة وينتهي بالخاتمة الى فصلين:

حيث خصصنا **الفصل الأول ذات العنوان:** اساسيات حول التمويل الإسلامي والبنوك التجارية، الذي يتضمن مبحثين في المبحث الأول حاولنا التطرق الى مفهوم التمويل بالنوافذ الإسلامية، وتعريف البنوك التجارية الجزائرية ودورها في الاقتصاد الجزائري وتجربتها وكذلك حاجة البنوك التجارية لنوافذ الإسلامية، ثم تطرقنا في المبحث الثاني الى اهم الدراسات السابقة والتي عالجت الموضوع من وجهات نظر مختلفة، فقمنا بمقارنتها بالدراسة الحالية واستنتاج أوجه التشابه ولاختلاف ومعرفة القيمة المضافة للموضوع المدروس، اما في **الفصل الثاني والمعنون ب:**الدراسة الميدانية حول النوافذ الإسلامية في البنك الخليج.

الفصل الأول:

أساسيات حول التمويل الإسلامي والبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد:

تشهد الجزائر تجارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي تتمثل في بنك البركة الإسلامي ومصرف السلام؛ وفي إطار ممارسة البنك المركزي الجزائري لبعض وظائف تخضع المصارف الإسلامية للقوانين المنظمة لعمل البنوك التقليدية، حيث يمارس البنك المركزي مختلف عمليات في قانون موحد يطبق على جميع المصارف بدون إعفاء لنشاط المصارف الإسلامية يخص كيفية تنظيم أعمالها والرقابة عليها إلا في حدود ضيقة واستثنائية، مما يشكل عائقا كبيرا أمام هذه المصارف لممارسة نشاطاتها بشكل سليم بعيد عن شبهة الربا المحرم شرعا أخذا وعطاءا

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى مفاهيم حول التمويل بالنوافذ الإسلامية وحاجة البنوك التجارية لها، ومفهوم البنوك التجارية الجزائرية ودورها في الاقتصاد الجزائري وتجربتها، بالإضافة الى الدراسات التي عالجت نفس الموضوع وهذا يستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التمويل بالنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية التمويل بالنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية

تعد النوافذ الإسلامية مصدرا تمويليا هاما في البنوك التجارية الجزائرية وعامل أساسيا في جذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة في سوق راس المال.

المطلب الأول: التمويل بالنوافذ الإسلامية

لقد تعددت التسميات المختلفة حول مفهوم النوافذ الإسلامية والتي سوف نطرق اليها في هذا المطلب

أولا: نوافذ إسلامية:

وتتمثل في قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية.

1. وتعرف أيضا على انها الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية؛ [1]
2. كما يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيها لبنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية الى جانب الخدمات التقليدية.[2]

ثانيا: كتعريف شامل لنوافذ الإسلامية

هي شباك خاص في بنك تقليدي الى جانب الشبابيك الأخرى يقدم خدمات تتوافق مع الاحكام الشريعة الإسلامية وتعتبر خدمات النافذة او الشباك الإسلامي موجهة الى عملاء خاصين.

"ومن عيوب هذا المدخل عدم الاستقلال المالي والإداري بين العمل الإسلامي وبين العمل التقليدي في البنك وعدم وجود مصداقية كبيرة لدى العملاء والمجتمع على نطاق واسع، وفى الغالب لا توجد نية لدى القائمين على البنك للتحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي لأن الهدف الرئيسي من وراء ذلك هدف تسويقي وليس هدفا عقيديا" [3]

المطلب الثاني: البنوك التجارية الجزائرية

أولا: تعريفها:

تعدد تعاريف البنوك التجارية نظر لتطور نشأتها عبر الزمن من جهة وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي من جهة أخرى.

1. هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية لعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على انشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع.[1]

---

[1] رمضاني لعلا، د البرود ام الخير، **تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة المجلد 1 العدد 2 ديسمبر 2017، ص 152.

[2] احمد حلف حسين الدخيل، **النوافذ الاسلامية في مصارف الحكومية العراقية دراسة اقتصادية اسلامية**، المجلد 19 العدد 2ص 50.

[3] مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة التحول من البنوك التقليدية الى المصرفية الاسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مصر الدولية 2006. ص82.

2. هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان وبذلك فهي تعتبر بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.[2]

3. إن البنك التجاري متعدد المنتجات ومتعدد الخدمات والذي يعمل في بيئة حالة عدم اليقين، إضافة الى التقلبات الموجود والمطلوبات على المدي القصير والطويل.[3]

ومن هنا نستنتج ان البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تعمل على تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع وتقوم باستثمارها اما في شكل أوراق مالية او منحها قروض لذوي العجز.

ثانيا: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري:

01- المرحلة (1963 – 1986): تقر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر 01جانفي1963 ،وبذلك انشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم62 - 441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في: 13 ديسمبر 1962.[4]

02- مرحلة التاميمات (1966 – 1967): تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أعطت ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت "بنوك أولية" وهي البنك الوطني الجزائري(BNA)، القرض الشعبي الجزائري(CPA)، البنك الخارجي الجزائري(B.E.A).

03- (1982–1985) مرحلة إعادة هيكلة البنوك نتج عنها مصرفان جديدان هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR والذي تم إنشاؤه في 16 مارس 1982، بنك التنمية المحلية(B.D.L) ويعتبر البنك الثاني الناجم عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي حيث أنشأ في: 30 أفريل 1985.[5]

04- المرحلة الممتدة 1986–1990: بحيث أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييرها ومن حيث المهام المنوطة به.[6]

05- سجلت سنة 1986الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذه جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.[7]

---

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 200 ص12.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار اسامة لنشر وتوزيع، الاردن 200، ص14.

[3] Mohkefiamine.**Les risques boncaires a la globalization**. Cas de lAlgerie. Cest pour 1 Obtemtion du diplome Doctorat. université Abou Bekr Belkaid Tlemcen.2012. p 2.

[4] محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 1996، ص 104.

[5] علي بودلال، محمد سعيدات، **فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول: اصلاح المنظومة المصرفية**، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2005، ص5.

[6] محدادي محمد نور الدين، **الجهاز المصرفي الجزائري واصلاحات نظام التمويل**، رسالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001–2002 ص 75.

[7] محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، مرجع سابق ، 105.

06- وجاء قانون 88 – 01 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وفي هذا الإطار جاء هذا القانون المعدل والمتمم للقانون 86-12 ليعطي استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد، وبموجب هذا القانون يمنح البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي يخضع لقواعد التجارة، ويعمل على تحقيق مبدأ الربحية والسيولة ويدعم هذا القانون أكثر دور البنك المركزي خاصة في إدارة أدوات السياسة النقدية.

07- ما بعد سنة 1990: يشكل القانون 90 - 10الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديد لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، والبنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك ومعايير التسيير... الخ، تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي.[1]

08- جوان 1998: تم إنشاء السوق النقدية والذي فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في السوق النقدية، بصفتها مقترضة، إلى جانب ذلك تموضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي والخزينة وهكذا وفي إطار قانون 90-10تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة.[2]

09- من 2002 الى 2011: وهي قفرة نوعية في مجال الإصلاحات التي تعرض لها النظام البنكي الجزائري، نظرا لمجموعة من الأسباب والأحداث الدولية والوطنية، والتي تخص إجراءات الرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات الجزائرية، فكان أول إصلاح من نوعه يشهده النظام البنكي ويخص إجراءات الرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية سنة 2002 بإصدار الأمر التنظيمي رقم 02 -03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، ليتم إلغائه ويصدر نظام11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر2011،[3] وذلك نتيجة لعدة عوامل وأسباب على الصعيد الوطني والدولي.

المطلب الثالث: قانون 20-02 النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية

أولا: تعريف بقانون 20-02

نظام رقم 20 -02 مؤرخ في 28 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020. يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

ان محافظ بنك الجزائر.

1) بمقتضى الامر رقم 75 – 38 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم؛

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق ، ص 203.

[2] رضوان سوامس، **العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر**، الملتقى الوطني الاول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22/ 23 افريل 2003.

[3] المادة 74، نظام 08- 11، **المتعلقة بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية**، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011

2) -بمقتضى الامر رقم 75-99 المؤرخ في 20رمضان عام 1395الموافق 26 سبتمبر سنة 1975والمتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم؛

3) -بمقتضى الامر رقم 96-09المؤرخ في 19شعبان عام الموافق 10جانفي 1996 والمتعلق بالاعتماد الايجاري المعدل والمتمم؛

4) -بمقتضى الامر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم. لاسيما المواد 66 الى 69 منه؛[1]

5) -وبمقتضى القانون رقم 05- 0 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم؛

6) -بمقتضى القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

7) بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1441 الموافق 14 نوفمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين محافظ بنك الجزائر)؛

8) بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 5 صفر عام 1437 الموافق 17 نوفمبر سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء في مجلس إدارة بنك الجزائر؛

9) بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر سنة 2016 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر؛

10) بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 15ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر؛

11) تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛

12) وبمقتضى النظام رقم 14 - 01المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

13) وبمقتضى النظام رقم 18 – 02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية؛

14) وبمقتضى النظام رقم 20 – 01 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية وبمقتضى النظام رقم 06-02 المؤرخ في اول رمضان عام 1427الموافق 24 سبتمبر سنة 2006 الذي يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية اجنبية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر العدد 16، 24 مارس 2020، ص 32.

15) بمقتضى النظام رقم09-04 المؤرخ في اول شعبان عام .1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

16) وبمقتضى النظام رقم 11- 08ا لمؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛

17) وبمقتضى النظام رقم 12- 03ا لمؤرخ في 14 محرم عام 1434 الموافق 28 نوفمبر سنة 2012 والمتعلق بالوقاية؛

18) بمقتضى النظام رقم 20 -03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية؛

19) وبعد الاطلاع على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 مارس سنة 2020).[1]

ثانيا: يصدر النظام الاتي نصه:

1) **المادة 01**: يهدف هذا النظام الى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصرفية الإسلامية والقواعد المطبقة عليا، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر؛

2) **المادة 02**: تعد في مفهوم هذا النظام، عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد، ويجب على هذه العمليات ان تكون مطابقة للأحكام المشار أليها في المواد 66 الى 69 من الامر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم؛

3) **المادة 03**: يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديد منتجات الصيرفة الإسلامية، ان تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وان تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد واجال التقارير التنظيمية؛

4) **المادة .4**: تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الاتية:

- المرابحة؛
- المشاركة؛
- المضاربة؛
- الاجارة؛
- السلم؛
- الاستصناع؛
- حسابات الودائع؛
- الودائع في حسابات الاستثمار.

5) **المادة 05**: المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك او المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة او غير منقولة، يملكها البنك او المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفق لشروط الدفع المتفق عليها بين

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 33.

الطرفين؛

6) **المادة 06**: المشاركة هي عقد بين بنك او مؤسسة مالية وواحدة او عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع او عمليات تجارية من اجل تحقيق أرباح؛

7) **المادة 07**: المضاربة هي عقد يقدم بموجبه بنك او مؤسسة مالية، المسمى "مقرض للأموال " راس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق أرباح؛

8) **المادة 08**: الاجارة هي عقد ايجار يضع من خلاله البنك او المؤسسة المالية، المسمى " المؤجر " تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر"، وعلى أساس الايجار، سلعة منقولة او غير منقولة، يملكها البنك او المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد ايجار يتم تحديده في العقد؛

9) **المادة 09**: السلم هو عقد يقوم من خلاله البنك او المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له اجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي؛

10) **المادة 10**: الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك او المؤسسة المالية بتسليم سلعة الى زبونه صاحب الامر، او بشراء، لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين؛

11) **المادة 13**: تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه الى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر؛

12) **المادة 14**: قبل طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك او المؤسسة المالية ان يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للاقتناء للصناعة المالية الإسلامية؛

13) **المادة 15**: في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك او المؤسسة المالية انشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة "3" أعضاء على اقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة؛

تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك او المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

14) **المادة 16**: يتعين على البنك او المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ويتكون هذا الملف على وجه الخصوص، من الوثائق الاتية؛

-شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

-بطاقة وصفية للمنتوج؛

-راي مسؤول رقابة المطابقة للبنك او المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11- 08المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه.

-الاجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية ل "شباك الصيرفة الإسلامية" عن باقي أنشطة البنك او المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادتين 17 و18 ادناه)؛ [1]

15) **المادة 17**: يقصد ب "الشباك الصيرفة الإسلامية" هيكل ضمن البنك او المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية؛

يجب ان يكون "الشباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة؛

يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة ب "الشباك الصيرفة الإسلامية" والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة المالية، ويجب ان يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بأعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط "شباك الصيرفة الإسلامية"؛

يجب ان يكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن؛

16) **المادة 18**: تضمن استقلالية "شباك الصيرفة الإسلامية" من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك او المؤسسة المالية؛

17) **المادة 19**: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على ترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ان تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم؛

18) كما يجب على البنوك اعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم؛

19) **المادة 20**: باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار، التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون الذي يجيز لبنكه ان يستثمر ودائعه في محفظة المشاريع، وفي عمليات الصيرفة الإسلامية، تخضع ودائع الأموال المتلقات من طرف "شباك الصيرفة الإسلامية" لأحكام المواد المذكورة أعلاه من الامر رقم 03- 11المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم؛[2]

يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن " شباك الصيرفة الإسلامية" ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها "شباك الصيرفة الإسلامية" في التمويلات التي يقوم بها.

20) **المادة 21**: تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجمعة من طرف "شبابيك الصرفية الإسلامية" للبنوك، لأحكام النظام رقم 20 -03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية؛

تخضع الودائع في حسابات الاستثمار، الى تنظيم خاص؛

21) **المادة 22**: بالإضافة الى احكام هذا النظام، وما لم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية؛

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سابق ص 34.

[2] الجريدة الرسمية، مرجع سابق ص 34.

22) **المادة 23**: تلغى احكام النظام رقم 18 – 02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية؛

23) **المادة 24**: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛

حرر في الجزائر في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020).[1]

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سابق ص 35.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع النوافذ الاسلامية في بنوك التقليدية، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث، وكذلك ابراز العلاقة بين اشكالية البحث والدراسات السابقة، والاضافة العلمية التي ننشد الى تحقيقها في هذا العمل.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

تناولت العديد الدراسات العربية هذا الموضوع نذكر منها :

أولا دراسة: (مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، 2006)

مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة التحول من البنوك التقليدية الى المصرفية الاسلامية مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مصر الدولية 2006**، هدفت الدراسة الى تناول موضوع، تقييم ظاهرة التحول من البنوك التقليدية الى المصرفية الاسلامية من خلال الاشكالية التالية: فيما تتمثل مداخل ودوافع ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية، وماهي الاثار المترتبة عليها؟ حيث استخدمت منهج الدراسة المكتبية من خلال الاعتماد على المراجع والمصادر العلمية كما تم الاعتماد على الاستبيان لجمع المعلومات، وتوصل الباحث الى النتائج التالية: على البنك الذي يرغب في هذا تحول يجب ان تتوفر النية والارادة الصادقة من قبل المسؤولين عن عملية التحول، والاعلان عن هذه الارادة في شكل خطة استراتيجية محددة المراحل ومعلنة منذ البداية للعاملين والعملاء والمجتمع، وان يتوفر لها الدعم الكافي من الادارة العليا بالبنك، وتأييد والدعم من السلطات الرقابية حتى تؤتى عملية التحول تمارها المرجوة.

ثانيا دراسة: (يزن خلف سالم العطيات، 2007)

دراسة يزن خلف سالم العطيات، **بعنوان تحول المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، دراسة ببيان إمكانية التطبيق في الأردن، سنة 2007**؛ قام الباحث في هذه الدراسة باستعراض مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن، وبعد الدراسة والتحميل توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها: ان الواقع العلمي اثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كميا للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية كما ان نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كان له اثر كبير في دفع المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، لذلك أوصى باحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف اجاد سوق مالي إسلامي يغطي متطلبات السوق المصرفي الإسلامي.

ثالثا الدراسة: (عبد الرحمان النجدي، 2010)

عبد الرحمان النجدي, **المعايير الشرعية، المنامة البحرين 2010**، هدفت الدراسة لتناول موضوع، تحول البنك التقليدي الى مصرف اسلامي، من خلال الاشكالية التالية: في مادا تتمثل مقومات التحول من بنوك تقليدية الى بنوك اسلامية حيث استعملت المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة الى النتائج تالية: الى بيان الاجراءات والاليات والمعالجات الواجب مراعاتها

ليتحول البنك التقليدي الى مصرف اسلامي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامي، ويحقق اهداف ووظائف العمل المصرفي الاسلامي بخصائصه من حيث التزامه ووظائف وعلاقاته، كما يتضمن الاشارة الى اهم انشطة العمل المصرفي الاسلامي التي تمثل بدائل لتطبيقات البنك التقليدي قبل التحول ،حيث يقوم بتقديم الخدمات المصرفية بالطرق المشروعة ويبين ايضا اثر التحول على الاموال التي يتلقاه البنك بفائدة وبدائلها المشروعة، ومعالجة الحقوق غير المشروعة التي للبنك قبل قرار التحول.

رابعا دراسة: (معارفي فريدة ومفتاح صالح، 2014)

معارفي فريدة ومفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات، مجلة الدولية للبحوث العلمية والانسانية المتقدمة المجلد 4–العدد 3، سنة 2014**، هدفت الدراسة الى تناول موضوع نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات من خلال الاشكالية التالية: ماهي دوافع ومتطلبات فتح نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية؟ حيث استخدمت المنهج التخطيطي بغرض وصف وتخطيط فكرة وقيام البنوك التقليدية بفتح نوافذ ووحدات لتقديم خدمات اسلامية وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: يعتبر التحول البنوك التقليدية والعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية بأسلوب نوافذ اسلامية خطوة مشجعة نحو التحول الكامل الى بنك اسلامي قائم وهو ما يشكل تحدي كبير امام صانعي السياسات المصرفية من حيث صياغة الخطة وتوفير المتطلبات، تعد النوافذ الاسلامية في بنوك التقليدية اللبنة الاولى لبنك اسلامي مصغر، تأخذ شكل فرع او وحدة متخصصة او شباك لتقديم خدمات تمويل وفق احكام الشريعة الاسلامية، تبز مساهمة بنك ماليزيا المركزي الفاعلة في اقامة نظام مصرفي لا ربوي من خلال تعزيز الاطار الشرعي والقانوني وهو مساهمة في النمو المتواصل لصيرفة الاسلامية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولا: دراسة (Hasan, Zubair ،1997) بعنوان

The 1997-98 financial crisis in Malaysia: causes, response, and results

ركزت هذه الورقة البحثية على ثلاث قضايا أساسية في مجال الصيرفة الإسلامية عامة وفي دولة ماليزيا بصفة خاصة، أولها كيف تكون النسب تقاسم الأرباح في عمود المضاربة اما الثانية فهل تؤدي نسب المشاركة الفعلية الى تقسيم عادل للربح بين بنوك من جهة والمودعين من جهة أخرى وأخيرا: كيف يمكن للبنك المركزي استخدام الربح نسبة الفائدة للسيطرة على الائتمان وذلك للتخفيف من اغراء الرفع المالي في ظل نظام مصرفي مزدوج.

وبالنظر الى الازمة المالية العالمية 2008سنة وهي اسوء ما وجه الرأسمالية يرى الباحث انه من البنوك المركزية ان تضع بطريقة او بأخرى علامة على اغتداء المكاسب المالية ولحماية من الاضطرابات لمماثلة في المستقبل والا فان خطة ستكون ضخمة حتى ولو نجحت، وهذا يضيف الوزن الى اقتراح صاحب هذه الورقة البحثية المتمثلة في نتائجه الا وهي:

1- يتوجب استخدام الأساليب والمناهج لكفاءة للسيطرة على الائتمان في حالة المصرفية المزدوجة؛

2- وعن لدعوة النظام واحد يعمل في ماليزيا فهو ليس بالأمر الهين بل يتوجب الدراسة التي تنطوي على العديد من الاستنتاجات، فهناك حاجة الى الكثير من البحوث قبل اتخاذ هذا القرار بما يحدث في ذلك التغيرات في الاطار القانوني للتعامل مع البنوك.

ثانيا: دراسة (Sara John, 2005) بعنوان:

Banks Open Their Doors On To The World Of Islamic Finance

دراسة **بعنوان: "تحول المصاريف التقليدية مجال التمويل الإسلامي"** هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التطور الكبير الذي طرا على حجم اصدار الأوراق المالية الإسلامية في المصارف التقليدية، من خلال استعراض اراء مجموعة من رجال الاقتصاد حول سبب هذه الظاهرة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في ان عملية اصدار الأوراق المالية الإسلامية لاقت نجاح كبير وانتشار واسعا ونمو ضخما من حيث التداول، اذ برهنت الدراسة على ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها تجانس المعايير بالإضافة الى الاهتمام للتزايد من قبل المقترضين والمستثمرين غير المسلمين بهذه المنتجات.

ولضمان استمرار نجاح اصدار الأوراق المالية الإسلامية أوصت الدراسة بضرورة معالجة التحديات التي تواجهها، عبر الاهتمام بالاطار القانوني والتشريعي وإيجاد معايير عالمية وابتكار أدوات جديدة وبذل المزيد من الجهود لأنشاء، سوق مالية إسلامية لتداول الأوراق المالية غير ربوية وفق أسس وضوابط.

ثالثا: دراسة (Mohsin S Khan ،2005) بعنوان:

Islamic Interest-Free Banking: A Theoretical Analysis

قدم الباحث في هذا البحث الذي جاء بعنوان "**المصرفية الإسلامية بدون فوائد تحليل نظري**" تحليل منهجي للخصائص الرئيسة لنظام الإسلامي باستخدام الأدوات والمفاهيم الاقتصادية الحديثة، مع تقديم نموذج نضري لنظام مصرفي خالي من سعر الفائدة، تركز الباحث على ابراز إمكانية صياغة منطقية للنظام المصرفي الإسلامي حتى في اطار قواعد المدرسة لكلاسيكية الجديدة، والتوضيح بانه في الصياغة المنهجية ليبدو النموذج الذي اليه هذا النظام غريبا تماما عن التفكير الاقتصادي الحديث بل ان صورا ظهرت في كتابات اقتصادين بارزين مثل: فيشر 1945 "Fisher" وسايمونز "Simon" 1948، وفريدمان" Friedman " 1969 وبيان انه في ظل ظروف معينة قد يكون هذا النظام اكثر استقرار نسبيا من النظام المصرفي التقليدي المبني على سعر الفائدة في مواجهة أنواع معينة من الصدمات، وأخيرا اقترح الباحث كيفية تنفيذ النظام المصرفي الإسلامي على نحو يعظم المنفعة منه واستنتج الباحث انه:

من وجهة النظر الاقتصادية، فان الفارق الأساسي بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي لا ينحصر في ان أحدهما يسمح بمدفوعات الفائدة بينما يحرمها الاخر، بل ان الفارق الذي يعني الاقتصاد بشكل أكبر هو ان النظام الإسلامي يعامل الودائع على انها اسهم وبالتالي لا يضمن الحفاظ على قيمتها الاسمية بينما نجد هذه الودائع في النظام المصرفي التقليدي مضمونة اما بواسطة البنوك او بواسطة الحكومة.

رابعا: دراسة: (Badrul Kamaruddin,2008) بعنوان:

Assessing Production Efficiency Of Islamic And Conventional Bank Islamic Windows In Malaysia

بعنوان: "تقييم كفاءة العمليات المصرفية الإسلامية في المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية في ماليزيا" هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى كفاءة العمليات المصرفية الإسلامية بالمقارنة مع العمليات المصرفية التقليدية، وذلك بهدف تطوير أداء المصارف الإسلامية في ظل التطور الهائل للصناعة المصرفية الإسلامية في العالم بشكل عام و في ماليزيا بشكل خاص، و للوصول إلى ذلك قام الباحث بمقارنة كل من الأرباح و التكاليف و التقنيات الحديثة في كل من المصارف الإسلامية و التقليدية و كذا النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، حيث قام الباحثون بتقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين.

تضمنت الأولى المصارف التقليدية في كل من دولة انجلترا و سنغافورا و تركيا و إسبانيا و أستراليا وفرنسا و النرويج، أما الثانية فتتضمن مصرفين إسلاميين و اثني عشر مصرف تقليدي له نوافذ إسلامية في دولة ماليزيا، و من ثم قام الباحثون بمقارنة أداء هاتين المجموعتين خلال الفترة 1998 – 200 بالاستعانة بالأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري.توصلت الدراسة إلى أن العمليات المصرفية الإسلامية أفضل من العمليات المصرفية التقليدية من حيث تخفيض التكاليف و السيطرة عليها، إلا أنها أقل قدرة على تعظيم الأرباح، مما جعل الدراسة توصي بضرورة الاستفادة أكثر من مبادئ و قواعد الاقتصاد الإسلامي بهدف تطوير العمليات المصرفية الإسلامية لتحسين الأداء.

المطلب الثالث: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة

من خلال ما قمنا به من استعراض وتلخيص الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع والتي تضمنت مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية، ومناقشة اراء المؤيدين والمعارضين لهذه الظاهرة والرقابة الشرعية عليها. فهذه الدراسات تشكل لنا أساسا استفادة أكثر وتوصل الى نتائج البحث فالعلاقة تكمن في ان موضوعنا والدراسات السابقة تحول كلها حول هدف واحد وهو أهمية النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية.

كما لاحظنا ان اغلب الدراسات التي قمنا بالاعتماد عليها كانت اغلبها دراسات فقهية وقانونية أكثر منها اقتصادية، فسنحاول في دراستنا هذه تقديم إضافة علمية في مجال أبحاث النوافذ الإسلامية التابعة البنوك التقليدية وحاجة البنوك التجارية الجزائرية لها ودورها في الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل:

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الإسلامية فرض على البنوك التقليدية الدخول في سوق "الصيرفة الإسلامية"

وذلك بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك وفروعها من أجل استقطاب المتعاملين.

هذه الدراسة في فصلها الأول تبين مفهوم التمويل بالنوافذ الإسلامية، وكذلك تعريف البنوك التجارية الجزائرية و مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري، كما تطرقنا الى قانون 20 – 02 الجديد الذي يهتم بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، واحتوى المبحث الثاني من هذا الفصل على الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع والتي اعتمدنا عليا في بحثنا هذا، بالإضافة الى علاقة دراستنا بهذه الدراسات.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية حول النوافذ الإسلامية في البنك الخليج

تمهيد:

تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مصارف وفروع مؤسسات مالية إسلامية عربية ونوافذ لمصارف محلية، وهي كالآتي:

بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر؛ بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008، والمؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998، حيث تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق على اسم "بنك ABC الإسلامي" بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات؛ وفرع إسلامي لبنك الخليج الجزائر.

وفي هذه المذكرة سيكون بنك الخليج الجزائرAGB " محل الدراسة باعتباره البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي قام بفتح نافذة تقدم الخدمات المصرفية إسلامية.

ولقد حاولنا من خلال الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية للبنك في الفترة الممتدة بين 2014-2019 وكذلك الارتكاز على معطيات تقارير اتحاد المصارف العربية لتحديد حجم التمويلات الإسلامية في البنك ومقارنتها بالتقليدية، ومن ثم تحديد نسبة مساهمتها في اجمالي التمويلات المصرفية بالجزائر للتمكن من تحديد حقيقة هاته التجربة.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات والبيانات المالية سواء المتعلقة بتحديد حجم التمويل الإسلامي في البنك الخليج ومقارنته مع باقي المتغيرات، او تلك التي تستعرض تجارب تختلف عن هذه التجربة.

ولإتمام الدراسة والوصول الى إجابة على الإشكالية البحثية للمذكرة، قمنا بتقديم هذا الفصل الى مبحثين هما كالتالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنتطرق في هذا المبحث الى بيان بنك الخليج الجزائر AGB باعتباره مجتمع الدراسة الرئيسي والخدمات المالية المصرفية الإسلامية التي يقدمها عبر نافذته المتخصصة، لنحدد بعدها متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات ومعالجة بيانات الدراسة لنصل الى تلخيص المعطيات المجمعة ذات صلة الموضحة لعلاقة حجم نشاط النافذة المصرفية الإسلامية ببنك الخليج الجزائر، وموقع البنك قيد الدراسة بالمقارنة مع دول أخرى لنخلص الى ضبط ثلاثة متغيرات دالة تعتمد عليها في المناقشة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة بنك الخليج الجزائر AGB

يتمثل مجتمع الدراسة بنك الخليج الجزائر AGB وهو البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي يعتمد على خدمات مالية إسلامية وفق الية النوافذ الإسلامية، وبالتالي الذي سنعتمد عليه في الشق المتعلق بالدراسة الميدانية.

أولا: نشأة وتأسيس بنك الخليج الجزائرَ AGB

بنك الخليج الجزائر AGB وهو بنك ينتمي الى المجمع المصرفي-كيبكو - الذي يشرف عليه ابن امير دولة الكويت وله فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضا مع بنك سوريا والخليج وبنك الخليج المتحد والبنك الأردني الكويتي الذي يملك 75 فرعا في عمان وعمره اكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي، هدا الى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج المتحد للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالمي وبنك برقان وغيرها.

وافتتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003م، من طرف ثلاثة بنوك كبرى وهي برقان، البنك الأردني الكويتي والبنك الدولي التونسي، تحت اشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكوKIPC "

ولقد تأسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، وقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03، وبعدما تأسس البنك في 2013 افتتح 08 فروع، ولديه الان 68 وكالة في كامل التراب الوطني، وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال بقدر ب: 20.000.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

- ✓ 60 %من طرف بنك البرقان Burgan Bank
- ✓ 30%البنك التونسي الدولي Tunis International
- ✓ 10%لبنك الأردني الكويتيBankJordankuwait

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا ويسعى لان يكون كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والافراد من خلال تقديم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية، وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في نبوك الأخرى ولكن بطرق اكثر حداثة وعصرنة.

ويقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلته يدخل لسوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتباره اول بنك تقليدي يقدم خدمات مصرفية إسلامية للزبائن بالجزائر.

ثانيا: القوانين والتنظيمات المتبعة في بنك خليج الجزائر.

الإدارة المالية في بنك AGB تعمل وفقا القواعد والمبادئ المحاسبة التي يحددها بنك الجزائر، بناء على قانون النقد والقرض، وتتلاءم كل الإجراءات المحاسبة المالية المتبعة في بنك ال AGB مع المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر.

ويتبع بنك الخليج الجزائر عند تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، المعايير المحاسبية المتبعة للمصارف الإسلامية، وذلك طبقا ل:

1. القانون رقم 07-11، بتاريخ 25/11 2007 المتعلق بنظام المحاسبة المالية.
2. التنظيم 04 -09بتاريخ 23/07/2009 المتضمن وضع حسابات مصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية.
3. التنظيم 09-05 بتاريخ 18/10/2009 بشأن انشاء القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية.

ثالثا: الخدمات المالية الإسلامية عبر نافذة بنك الخليج الجزائر AGB

يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان "مهنة" Praline السلم والمرابحة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014 سميت ب Leasing وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري، وتفصيل ذلك كتالي:

1) مهنة ال :Pralin وتشمل:

أ –صيغة التمويل "السلم":

والسلم اصطلاحا هو البيع الفوري الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة الى وقت محدد في المستقبل. الا فالسلم وهو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشترات، وتكون الصورة هنا معاكسة تماما للبيع الاجل، أي ان المصرف يدفع مقدما ثمن البضاعة المتعاقد على شراءها، من المتعامل المتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد انتاجها، وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية وكذا تمويل القطاع الفلاحي لمساعدة الفلاحين في فترة ما قبل تسليم الإنتاج.

وتوجه هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل راس المال، وفقا للأشكال الاتية:

1. تمويل سنوي متجدد تصل قيمته الى 5 مليون دينار جزائري؛
2. تمويل سنوي حتى 70% من بيان المخزون المقدم للمصرف؛
3. إعادة تسديد لفترة 90 يوم بعد صرف المبلغ.

ب- صيغة التمويل "المرابحة"

المرابحة المصرفية للأمر بالشراء هي ان المشتري يأمر المصرف بشراء سلعة موصوفة له، والمصرف يقوم بشرائها على حسابه، ولأنه دفع قيمتها فقد امتلكها، علمنا ان المصرف ليس في نيته امتلاكها، ولكنه لبيع السلعة المشترات الى الشخص الامر بالشراء لحيازتها والاستفادة منها، واحتفاظ المصرف بالملكية كضمان مقابل التمويل بالأجل، أي ان الثمن يقسط.

اذن فالمرابحة للأمر بالشراء هي بيع الشيء، بمثل ثمن شرائه من البائع الأول مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه، أي البيع براس مال معلوم مضاف اليه ربح معلوم يسمى بثمن المرابحة.

وتوجه لتمويل احتياجات الزبائن والمستثمرين لاقتناء المعدات والتجهيزات وتتم صيغة المرابحة وفق الشروط الاتية:

1. مبلغ اقصى للتمويل 20 مليون دج.
2. تمويل حتى 80% من ثمن المعدات المراد تمويلها.
3. مدة التمويل القصوى 5سنوات.
4. تسديد الأقساط يكون شهريا.

ج- خدمة ال:Leasing:

وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر "البنك" بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر "المستثمر" بهدف استثماره مقابل دفعات دورية "مقابل التأجير"، مع احتفاظ المؤجر لملكية الأصل حتى نهاية العقد، ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير "على ان تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش الربح المحدد" او إعادة الأصل المؤجر في نهاية مدة التأجير او تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة

أولا: متغيرات الدراسة:

ترتكز دراسة الموضوع على تقييم نجاح العمل بالية النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي، وان كنا نعتقد ان نجاح النافذة الإسلامية ليس هدفا في حد ذاته بل ان النجاح الذي يمكن ان تحققه النافذة الإسلامية يعد مؤشرا حقيقيا على إمكانية فتح فروع مستقلة للبنك التقليدي او تحويل وكالات الى فروع تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبناء على ذلك استبعدنا قياس مؤشرات الكفاءة التشغيلية للبنك ككل، على اعتبار ان مؤشرات نجاح النافذة الإسلامية غير مرتبط بكفاءة التشغيلية للبنك ككل الذي يقدم خدمات مصرفية تقليدية.

ولذلك حاولت ان نقترح مجموعة من المتغيرات التي يمكن ان توضح نجاح وكفاءة النافذة الإسلامية على عدة مستويات كالتالي:

موقع النافذة على مستوى البنك التقليدي.

1. اجمالي حجم التمويلات للنافذة الى حجم النشاط المصرفي الإسلامي.
2. تقدير حجم التمويلات للنافذة مقارنة بحجم النشاط المصرفي ككل.
3. نشاط النافذة بالبنك قيد الدراسة نسبة الأجنبية

يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (2–1):مستويات إثبات كفاءة النشاط المالي للنافذة الإسلامية في بنك تقليدي

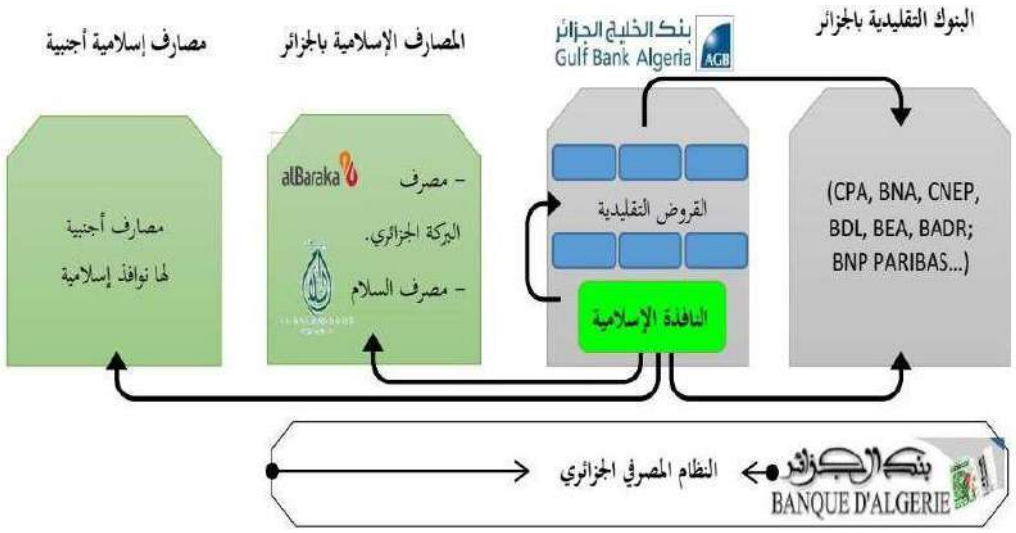

المصدر: بنك الجزائر (النظام المصرفي الجزائر)

وإجمالا لا يمكن حصر متغيرات الدراسة ومبرراتها الدلالية في الجدول الآتي:

الجدول (2–1): تحديد متغيرات دراسة نشاط النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر الـ "AGB"

الرقم	متغيرات الدراسة	الدلالة
01	حجم نشاط بنك الخليج الجزائر ال AGB المصرفي الجزائري	ذلك بمقارنة حجم نشاط بنك ال AGB في النظام مع نشاطات بنوك تقليدية أخرى لمعرفة مساهمته في النشاط المصرفي في الجزائر.
02	حجم نشاط النافذة المصرفية الإسلامية في بنك ال AGB إلى حجم النشاط المصرفي التقليدي	من خلال تحديد مدى تطور التمويلات الإسلامية بالمقارنة مع القروض التقليدية في بنك ال AGB، للفصل في نجاح تجربة التمويلات الإسلامية في استقطاب المجتمع الجزائري من عدمه
03	مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك ال AGB بحجم التمويلات في المصارف الإسلامية في الجزائر	من خلال مقارنة حجم النشاط المصرفي الإسلامي في نافذة بنك الى AGBبحجم نشاط مصرفين إسلاميين التحديد أتية التجربة بالرغم من أنها نافذة فقط.

04	واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر، مقارنة بنظيراتها في مؤسسات مصرفية أخرى في دول عربية والاسلامية	المحاولة المقارنة بين التجربة الجزائرية مع بيئات أخرى مختلفة، عربية وإسلامية، ومحاولة معرفة حقيقة النظام و المصرفي الجزائري في مجال الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية.
05	تطور صيغتي السلم والمرابحة فيبنك الAGB	هذا التطور إن وجد يعكس نسبة النمو و يدل على أن التمويلات الإسلامية تلبي رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، بالرغم من أن بنك خليج الجزائري، تقليدي ويخصص فقط عبر نافذته الإسلامية بعض الخدمات ممثلة بشكل أساست في صيغتي المرابحة و السلم
06	مقارنة حجم التمويل الإسلامي في بنك ال AGB مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل	لتمكن من تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية لنافذة بنك الخليج الجزائر، ومكانتها في النظام المصرفي الجزائري
07	توجه الصيرفة الإسلامية بالجزائر واعتماد آلية النوافذ الإسلامية.	من خلال استعراض آخر المستجدات الحاصلة في الساحة الجزائرية فيما يتعلق بموضوع النوافذ الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إشكالية الرئيسية وفرضيات الدراسة والبيانات ذات صلة.

ثانيا: طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها

اعتمدنا في دراسة البحث على المنهج التجريبي الذي يستند على دراسة الحالة، حيث تم الارتكاز على التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الحليج الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2014 – 2017 وتضم التقارير والبيانات المالية التي تتضمن بيان المركز المالي نهاية كل سنة، وبيان حجم التمويل الكلاسيكية "التقليدية" وحجم التمويلات الإسلامية، وكذا التقارير السنوية للبنوك الجزائرية، وايضا أسلوب المقابلة مع موظف وكالة بنك الخليج الجزائر برقلة.

ويتم اعداد البيانات المالية ببنك الخليج الجزائر على أساس حجم القروض التقليدية، وحجم التمويلات الإسلامية، وتعرض البيانات المالية بالدينار الجزائري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية.

واهم التقارير الصادرة عن بنك الخليج الجزائر والتي تصدر باللغتين الإنجليزية والفرنسية نجد:

1. التقارير المالي السنوي؛
2. الوضعية المالية "لقوائم المالية".

وهذا منذ تأسيس البنك سنة 2003 الى غاية 2017.

وبالنسبة للمنتجين المصرفين المقدمان من طرف النافذة، فان عرضها في تقرير مميز بمصطلح CreditC T islamique" للقروض الإسلامية، وليس المقصود بها القروض بالمعنى الاصطلاحي التقليدي التي هي "القروض بفائدة"، ولا

حتى المعنى الاصطلاحي في المصرفية الإسلامية "القروض الحسنة" بل المقصود هو حجم التمويلات الممنوحة للزبائن في صيغتي التمويل المعتمد بالنافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر تحت مسمى مهنة ال " Proline " وهما صيغتي:

1. صيغة التمويل "السلم"؛
2. صيغة التمويل "المرابحة".

بالإضافة الى المنتج الجديد الذي أطلق سنة 2014 وهو:

1. التمويل التأجيري «leasing"
2. وأحيانا توصف المنتجات في التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر ب: القروض الموافقة للشريعة الإسلامية "Les credits conformes a la charia islamique"

ثالثا: دراسة ومعالجة البيانات

لمعالجة بيانات الدراسة اعتمدنا على تحليل ودراسة القوائم والتقارير المالية السنوية الخاصة ببنك الخليج الجزائر ل" AG " والمعطيات الواردة في تقارير اتحاد المصارف العربية.

وكما اشرنا سابقا فان المتغير التابع في دراسة الموضوع هو نجاح او كفاءة النافذة التي تقدم الخدمات المصرفية إسلامية في بنك تقليدي، وتحديدا في بنك خليج الجزائر، وقد تم جمع اكثر عدد من المتغيرات المستقلة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنجاح عمل النافذة الإسلامية، وسنحاول تحليل الوثائق المتعلقة بالحجم المالي لنشاط البنك ممثلة في التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر ل " AGB " وكذا حجم النشاط المصرفي ككل في الجزائر، وهذا حتى نزيد بالنسب بين حجم نشاط النافذة المصرفية الإسلامية في بنك ل " AGB " الى حجم النشاط المصرفي التقليدي.

وحتى تقدر حجم التمويل المصرفي في النافذة نسبة الى الخدمات مماثلة في البنوك أخرى، لا يوجد في الجزائر بنوك تقليدية تقدم خدمات مماثلة كالتي يقدمها بنك الخليج الجزائر، وللمقارنة حاولنا ادخال حجم النشاط المصرفي الإسلامي بالجزائر في بنكي السلام والبركة فكانت المقارنة بين حجم التمويلات الإسلامية في بنك ال " AGB" وحجم التمويلات في المصارف الإسلامية في الجزائر.

ولإبراز حجم النشاط المصرفي الإسلامي في نافذة البنك التقليدي تمت المقارنة بين واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر، بالنسبة لنظيرتها في مؤسسات مصرفية أخرى في دول عربية وإسلامية.

وبتتبع تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك ل " AGB "كمنتجين مصرفيين اسلامين، وللتمكن من تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليا التمويلات الإسلامية لنافذة بنك الخليج الجزائر، ومكانتها في النظام المصرفي الجزائري سنقارن بين حجم التمويل الإسلامي في بنك ل " AGB " مع النشاط المصرفي في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير النتائج

سنقوم بناء على بيانات لتقارير السنوية بتحديد مكانة بنك الخليج الجزائر"AGB" من حيث حجم النشاط في المنظومة المصرفية الجزائرية ومقارنة تطور التمويلات الإسلامية مع القروض التقليدية في بنك ل "AGB" لنقوم بعدها بمقارنة نشاطه عبر نافذته الإسلامية مع بنكي البركة والسلام الاسلامين وتجارب عربية وإسلامية، وتحديد مساهمة النشاط الإسلامي في بنك لAGB النشاط المصرفي الجزائري ككل من ثم استخلاص النتائج وتحليلها وتفسيرها.

أولا: حجم نشاط بنك ل AGB" في النظام المصرفي الجزائري

قدر عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا نهاية شهر مارس 2014، شملت 6 بنوك حكومية و14 بنكا خاصا، وهذه الأخيرة تتوزع بين بنوك محلية، عربية واجنبية، كما تتقسم البنوك في الجزائر الى 18 بنكا تجاريا، ومصرفين اسلامين، اما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية او الأجنبية، فيوجد 7 بنوك محلية و13 بنكا اجنبيا، وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، اذ تستحوذ على حوالي% 80 من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض و% 90 من الودائع.

ويتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي% 77 من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75 من الودائع وحوالي% 62 من القروض.

والجدول الموالي يوضح الموجودات والودائع والقروض وكذا حقوق الملكية لأكبر خمس بنوك في الجزائر، وترتيبها بحسب حجم الموجودات.

الجدول رقم (2-2): الموجودات والودائع والقروض وكذا حقوق الملكية لخمس بنوك في الجزائر

الرقم	البنوك	الموجودات				الودائع				قروض				حقوق الملكية			
		2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
01	BNA	2620	2719	284	2828	1886	2018	1551	1899	1923	2170	1883	2009	607	563	579	229
02	البركة ALBARKA	1627	193	210	248	8062	96	110	139	3345	156	171	207	10597	16	16	01
03	الخليج AGB	176	177	189	256	101	114	136	168	135	137	147	210	10	10	11	11
04	ABC	54	63	70	91	43	46	50	53	52	40	46	58	12	12	12	12
05	السلام ALSALAM	36	40	53	85	22	21	غ م	غ م	19	23	34	64	10	10	14	15
المجموع		**4513**	**3192**	**806**	**3508**	**10114**	**2295**	**1847**	**2259**	**5474**	**2526**	**2281**	**2548**	**11236**	**611**	**632**	**268**

المصدر: اتحاد المصارف العربية، قطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران

القطاع-المصرفي-الجزائري-تحديث-مستمر/https://uabonline.org/ar/

ونرى فيما تم عرضه ان بنك الخليج الجزائر يحتل مرتبة مهمة في المنظومة المصرفية الجزائرية، من بين خمس البنوك المعروضة ومن هنا يمكن الإشادة به وبأهميته وموضعه وتجربته في الصيرفة الإسلامية. وهدا بالرغم ان البنوك التقليدية تستحوض على اغلب الموجودات، ويتبين لنا من خلال الدراسة ان بنك الوطني الجزائري يستحوض لوحده على نسبة 58.05% من اجمالي الموجودات.

ولأكثر توضيح لموقع بنك الخليج من حيث الموجودات ندرج المخطط الاتي

الشكل (2-2): موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات الخمس بنوك في بالجزائر

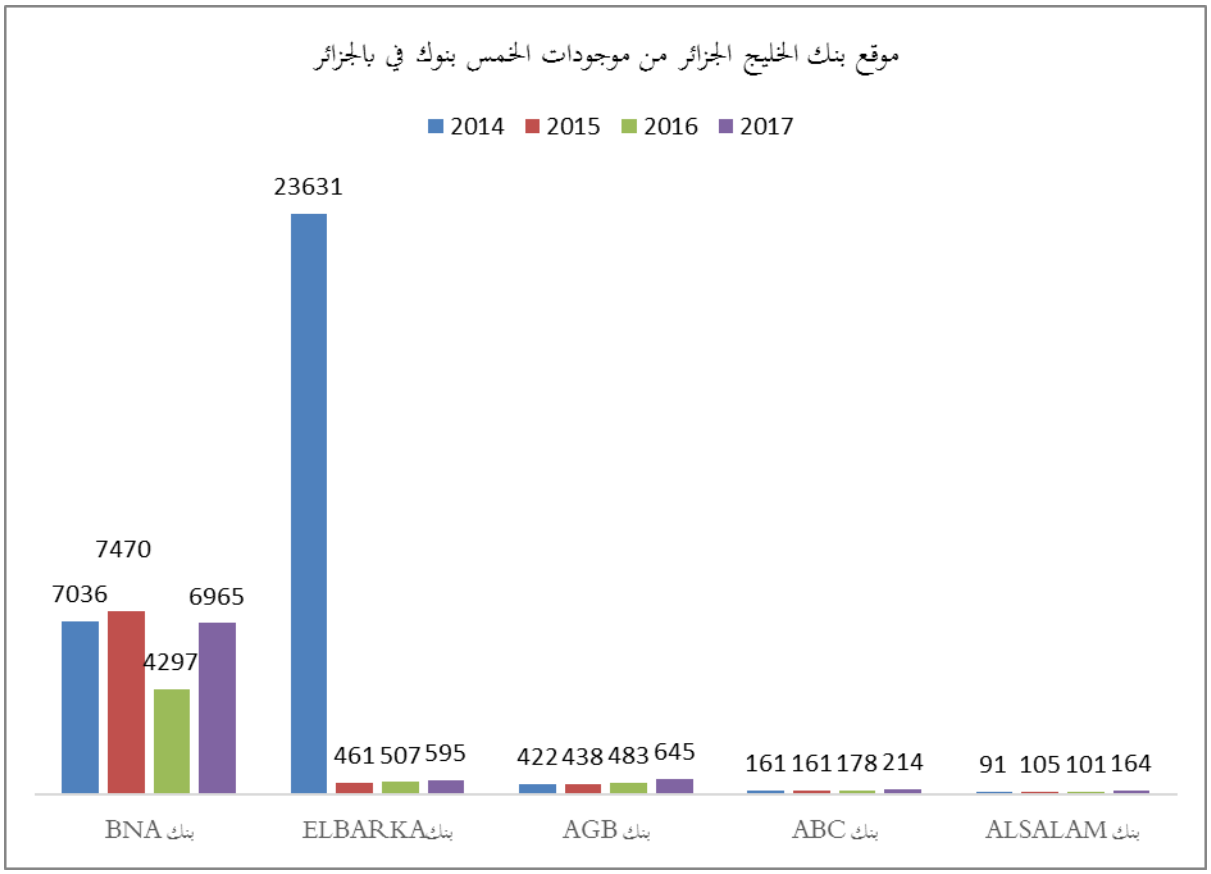

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق

وقد بلغ حجم الموجودات في بنك الخليج الجزائر 176 (م/ دج) وذلك سنة 2014، أي بنسبة 3.89% من إجمالي الموجودات. وهذا بالرغم من ان بنك الخليج الجزائر حديث النشأة حيث بدا نشاطه سنة 2004 مقارنة بالبنوك العمومية والخاصة.

الجدول رقم (2–3): حجم النشاط الاسلامي في بنك الخليج (AGB) إلى النشاط التقليدي

السنة	2014	2015	2016
القروض التقليدية	50888	40764	51267
تطور معدل نمو %	-	(-101.24%	105.83%
التمويلات الاسلامية	13708	17209	17955
معدل تطور النمو	-	35.01%	7.46%
مجموع التمويلات	64596	57973	69222

المصدر: من اعداد من اعداد الطالبين بناء على التقارير السنويين 2016/2014

ويمكن توضيح تزايد اجمالي التمويلات مقارنة بالتمويل التقليدي في المنحنى الاتي:

الشكل (2–3): حجم التمويلات في النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي ببنك الخليج الجزائر

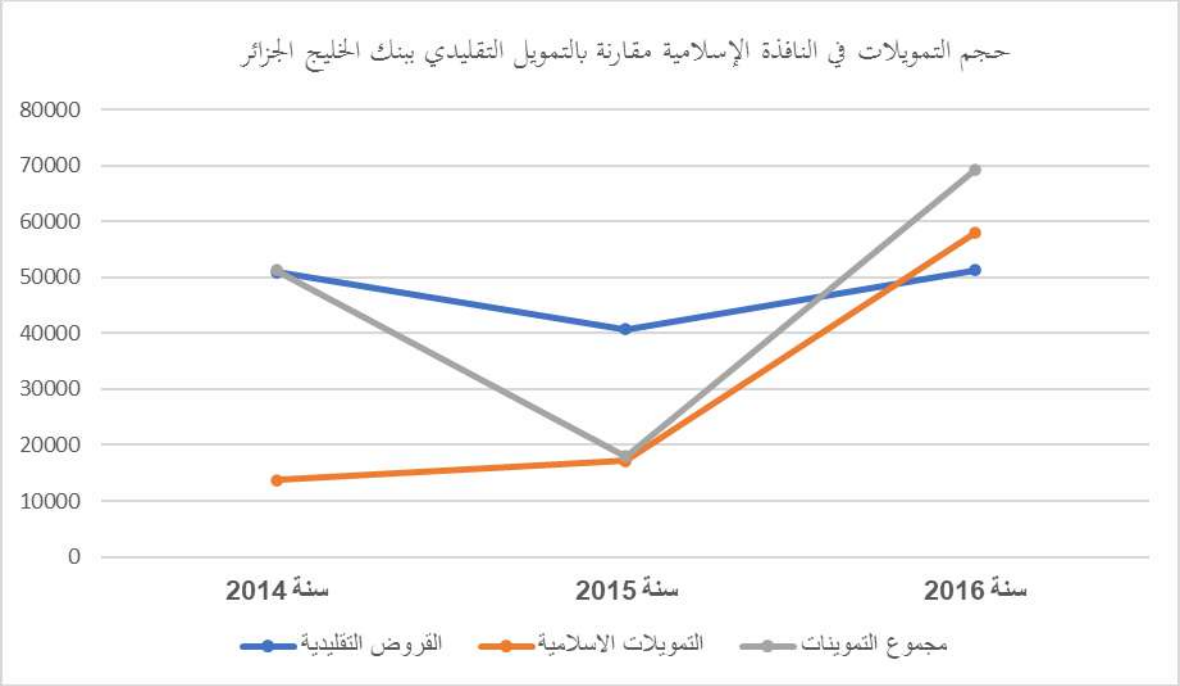

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق

ويمكن توضيح حجم التمويلات للنافذة الإسلامية بالمقارنة مع حجم التمويلات التقليدية من خلال الزاوية النسبية لسنة 2016 كالاتي:

الشكل (2–4): توزيع التمويلات في بنك الخليج الجزائر لسنة 2016:

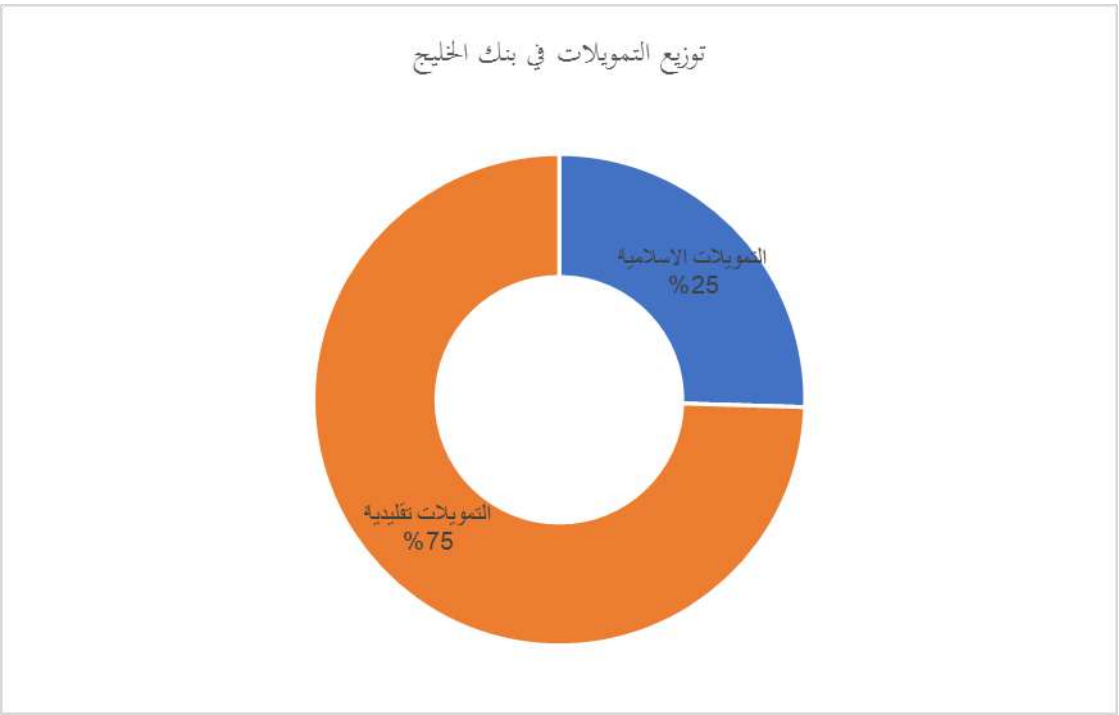

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق

ويظهر التطور جليا من خلال الجدول الذي اوردناه في معدل نمو التمويلات الإسلامية الذي بلغ 35.01 % سنة 2015، حيث ان معدل النمو التمويلات الإسلامية، أكبر بكثير من معدل نمو التمويلات التقليدية، الذي كان سالب خلال نفس السنة بسبب انخفاض في حجم التمويلات الذي قدر ب 40764 مليون/ دج بعدما كان حجمها 50888 مليون/ دج سنة 2014 .

يعود ارتفاع حجم التمويلات الإسلامية في سنوات 2014 – 2015 – 2016 على التوالي:

13708 م/دج – 17209 م/دج – 17955 م/دج الى استحداث بنك الخليج الجزائر لصيغة تمويلية جديدة تتمثل في خدمة " Leasin " او التمويل بالتأجير.

ثانيا: تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك ل AGB

لدينا الجدول التالي والذي يوضح لنا تطور التمويلات الإسلامية المسماة (مهنة Proline) والمتمثلة أساسا في صيغتي السلم والمرابحة على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر ل "AGB " وذلك في الفترة الممتدة بين 2014 – 2016 كالتالي:

الجدول رقم (2-4): تطور التمويلات الإسلامية (السلم والمرابحة) في بنك الخليج الجزائر

(الوحدة: مليون دج)

	2014	2015	2016
التمويلات الاسلامية (سلم + مرابحة)	13708	17209	17955
معدل النمو	-	35.01%	7.46%

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقرير بنك الخليج الجزائر 2016

ويمكن توضيح المعطيات السابقة بالمضلعات التكرارية الاتية

الشكل (2-5): تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنكABG

المصدر: من إعداد الطالب بنا على الجدول (2-4)

نلاحظ جليا تطور معدل النمو التمويلات الإسلامية التي وصلت الى نسبة 35.01% خلال سنة 2015. كما ان معدل نمو التمويلات الإسلامية أكبر من معدل نمو التمويلات التقليدية في نفس السنة.

وأيضا يمكننا تمثيل هذا التطور حسب نسبة الزيادة السنوية في حجم التمويلات الإسلامية كالاتي:

الشكل (2-6): نسبة تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك الخليج الجزائر

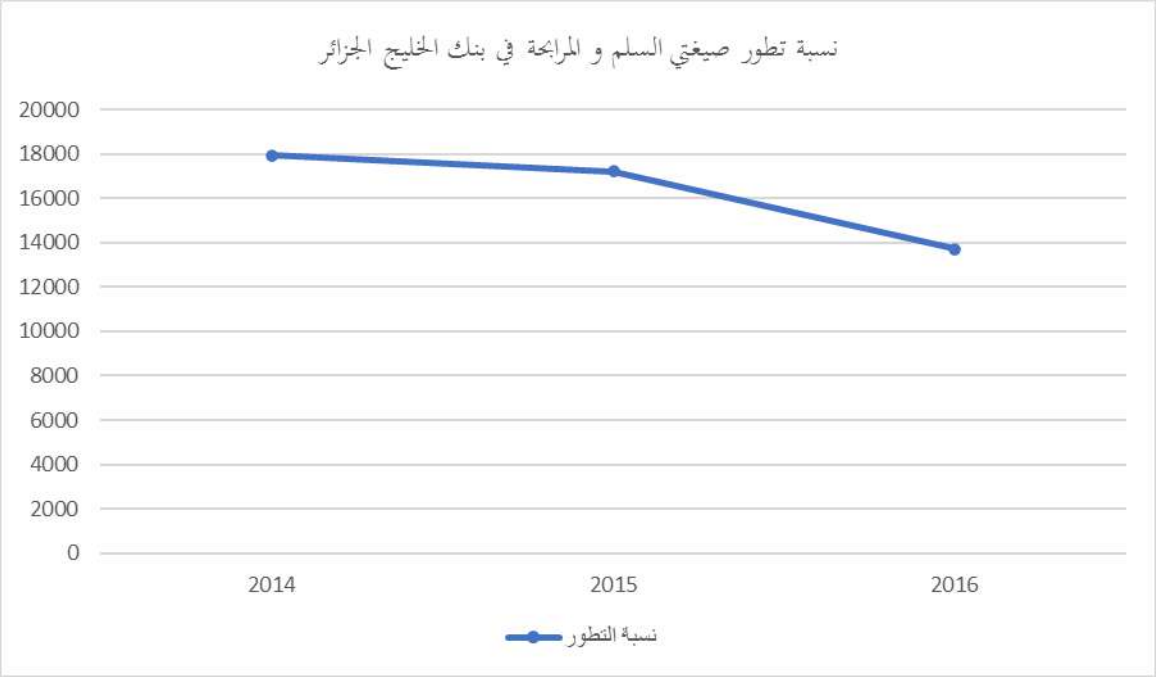

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدول(2-4)

نلاحظ من خلال الجدول الذي اوردناه "جدول 2- 4" تطور قيمة التمويلات الإسلامية عبر سنوات الدراسة حيث بلغت سنة 2016 قيمة 17955مليون دج، وهي قيمة معتبرة وخاصة ان بنك الخليج الجزائر يقدم خدماته والمتمثلة أساس في صيغتي السلم والمرابحة عبر نافذة فقط.

وان التطور المستمر في قيمة التمويلات الإسلامية عبر السنوات من 2014 – 2016 الذي يعكس زيادة في معدل نمو هده التمويلات حيث بلغ 35.01% سنة 2015 وهو كأعلى معدل خلال الدراسة، وهذا يدل على ان بنك الخليج يستقطب شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري من خلال الخدمات الإسلامية التي يقدمها، وماذا لوكان بنك الخليج الجزائر يستخدم الصيغ الاسلامية الأخرى كالمضاربة والمشاركة.

ثالثا: مقارنة التمويلات الإسلامية في بنك ل " AGB " بالتمويلات في المصارف الإسلامية بالجزائر

سوف نقوم بمقارنة حجم التمويلات الإسلامية لبنك الخليج الجزائر مع البنكين الاسلامين وهما بنك البركة الجزائري، وبنك السلام باعتبارهما المؤسستين الاساسيتين للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الجدول (2-5): مساهمة المؤسسات المالية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

(الوحدة: مليون دج)

المؤسسة المالية	حجم الاصول الاسلامية	نسبة المساهمة في الصيرفة الاسلامية في الجزائر
بنك الخليج	48872	20.75%
بنك البركة	56668	24.07%
بنك السلام	129987	55.18%
المجموع	235527	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير اتحاد المصارف العربية وبنك الخليج

الشكل (2-7): مساهمة المؤسسات المالية المصرفية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

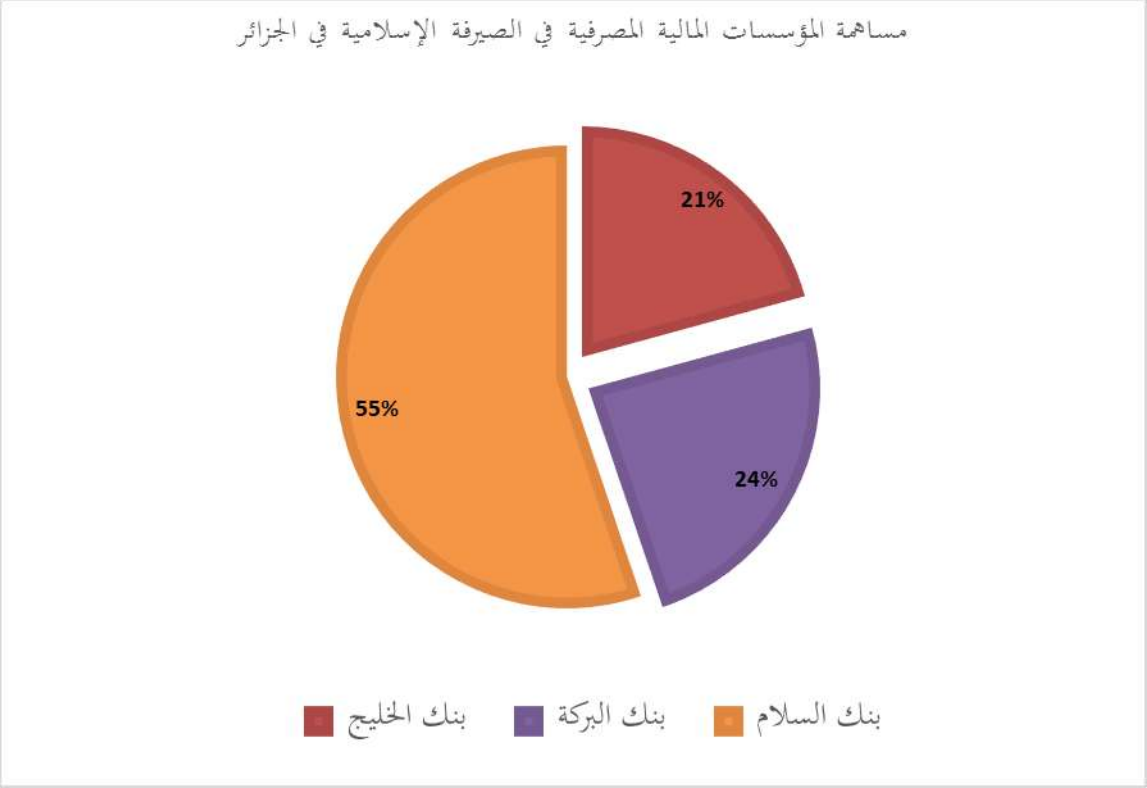

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول (2-5)

من خلال الجدول تظهر مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية والتي بلغت20.75%، وتعتبر تجربة بنك الخليج الجزائر جيدة لأنها حققت هذه النسبة، رغم انه حديث النشأة بالإضافة انه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية عبر الية النوافذ الإسلامية بالاعتماد على "مهنة Proline" والمتمثلة في صيغتي السلم والمرابحة وخدمة " Leasing " وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري.

ويجدر بنا الذكر هنا لو اعتمد بنك الخليج الجزائر على صيغ الأخرى كالمضاربة، والمشاركة، لاستناع، المزارعة، والمساقاة لازدادت شريحة العملاء على مستوى النافذة الإسلامية ولا ارتفعت نسبة مساهمتها في الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك خاصة وعلى مستوى النظام المصرفي الإسلامي بالجزائر عامة.

رابعا: واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر مقارنة بنظيراتها في دول عربية واسلامية

01- تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية – بنك بوميبترا الماليزي

أظهرت تجربة ماليزيا في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نافذة إسلامية في بنك بوميبترا التجاري نتائج ايجابية ولم يقتصر هذا النجاح على بنك بوميبترا فقط بل شمل كل البنوك الماليزية التجارية التي اعتمدت العمل من خلال فتح نوافذ إسلامية حيث حققت نموا جيدا ظهر جليا في حجم الودائع، وإجمالي الأصول وحجم التمويل حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره 22% وهو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه سنة 2010 في خطة التمويل الشاملة لقطاع البنوك الإسلامية في ماليزيا والمقدرة ب 20%، وبنهاية مارس 2013 وصلت أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا حوالي 400 بليون رنجيت ماليزي مقارنة بحوالي 132 بليون رنجيت ماليزي عام 2006 وبزيادة قدرها حوالي 2.3 % وبمعدل نمو يقدر بحوالي 20% سنويا.[1]

أما بالنسبة لإجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية في ماليزيا في افريل 2013 بلغ حوالي 314 بليون رنجيت وهو ما يمثل 21% من إجمالي ودائع جميع البنوك الإسلامية في تلك الفترة، مقارنة بإجمالي ودائع قدره 99 بليون رنجيت وبنسبة 12% من إجمالي ودائع لدى البنوك في 2006 وهو ما يؤكد مدى التوسع في التحول إلى البنكية الإسلامية في هذا البلد وما تحضي به من دعم وقبول. وتتركز النسبة الكبرى من ودائع البنوك الإسلامية في أربع أنواع من الحسابات وهي: ودائع الاستثمار العامة بنسبة 30% تقريبا، وودائع تحت الطلب بنسبة 17%، ودائع الاستثمار الخاصة بنسبة 9% وودائع الادخار الجارية بنسبة 9%.[2]

لقد وصل حجم إجمالي التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية بنهاية افريل 2013 إلى 247.810 بليون رنجيت مقارنة ب 186.7 بليون رنجيت سنة 2009 وبنسبة قدرها 22% من إجمالي التمويل البنكي في السوق الماليزي.

ويحظى قطاع تمويل العقارات بالنصيب الأوفر (حوالي 28%). ثم تمويل السيارات والمركبات (27.5%) ويليهما تمويل راس المال العامل (21%) والتمويل الشخصي (11%)

في حين تحظى صيغة البيع بثمن اجل بنسبة 32% من إجمالي التمويل، تليها صيغة التأجير المنتهي بالتمليك بنسبة 23%، وصيغة المرابحة بنسبة 17% مقارنة بنسبة 5% للمشاركة والمضاربة وهو ما يؤكد غلبة صيغ المداينة على التمويل.

ومن مؤشرات الايجابية زيادة صافي أرباح البنوك الإسلامية من 905 مليون رنجيت عام 2004 إلى 4.894 بليون بنهاية 2012، وهو ما أدى إلى سماح البنك المركزي الماليزي للبنوك بإعطاء عوائد منافسة أعلى مما أسهم في جذب المزيد من المودعين.

[1] Bank Negara Malaysia : Annual Banking Statistics, 2007, and Monthly Statistical Bulletin, April 2013.

[2] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427هـ، ص 32-33.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الايجابية للتجربة الماليزية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية في ما يلي:

أ) نجاح تجربة الصرفية الماليزية عموما كنتيجة للدعم الحكومي والإرادة السياسية الحكيمة، والترشيد الفكري الدائم هي من أهم العوامل لتوسيع الأعمال البنكية الإسلامية؛

ب) زيادة إقبال غير المسلمين في التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وتلاشي الاعتبارات العقائدية والدينية في التعامل مع البنك الإسلامي، مما ترتب عليه ثنائية في تعايش النظامين؛

ج) أثبتت التجربة الماليزية أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية مستقلة وخير مثال تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بوميبترا إلى بنك إسلامي قائم بذاته عرف ببنك المعاملات".[1]

02- التجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة.

ومن بين الدول الأوروبية التي سارعت إلى تبني فكرة إنشاء نوافذ إسلامية: فرنسا (2009)، سويسرا (2010)، اسبانيا (2008)، فيما أعلنت مؤخرا كل من هولندا، بلجيكا وايطاليا عن انضمامهما القافلة الدول المهتمة بالتمويل الإسلامي. أما بالنسبة لبريطانيا فكانت السباقة لفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فبدأت في سبتمبر 2004.[2]

وبذلك تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تطبق خدمات مصرفية إسلامية، حيث يوجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفا إسلاميا في أنحاء العالم وتحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي، وهي أكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا، ويوجد بها اليوم 22 مصرفا تقدم هذا النوع من الخدمات منها 5 مؤسسات لا تتعامل إلا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة وهي بنك لندن والشرق الأوسط وبيت التمويل الأوروبي، وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي، وبنك جيتهاوس التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي، والبنك الإسلامي البريطاني الذي انشأ حديثا سنة 2004.

بالإضافة إلى هذه البنوك هناك مجموعة من المؤسسات المالية البريطانية الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية مثل البنك الأهلي المتحد وأمانة فاينانس الإسلامي التابع لبنك ال HSBC الإسلامي ومؤسسة البراق التابع لبنك Arabe Banking Corporation Group ABC

[1] معارفي فريدة ، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد 3، مارس 2014، ص 279.

[2] أحمد الخليل ، المصرفية الإسلامية في أوروبا، لندن، جامعة القيصر.

وهناك توقعات بأن يتضاعف عند البنوك الإسلامية في غضون السنوات الخمس القادمة بسبب تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية. وبهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول العربية والغير إسلامية في مجال التمويل الإسلامي والشكل (2-8) يوضح ذلك:

الشكل (2-8): عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الاسلامية في بعض الدول الغربية وغيرها:

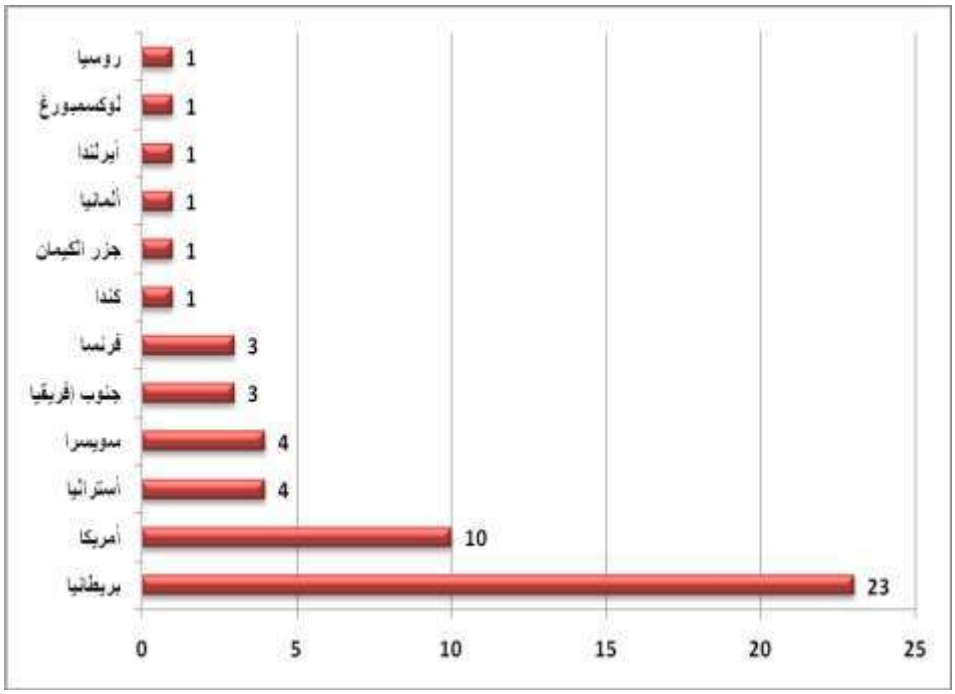

المصدر:

IFSL, Islamic Finance, 2010, p.3 Raza, M.F., "The European Opportunity", p. 44. City & UK, Islamic Finance, May 2011, p.5.

وأكدت دراسة قام بها بنك Lloyds TSB (لويدز تي إس بي) البريطاني أن ثلاثة أرباع المسلمين في بريطانيا يرغبون في التمويل الإسلامي، وتوقعت أن يبلغ حجم التمويل الإسلامي نحو تريليون دولار بحلول 2010 مقارنة ب 500 مليار دولار حاليا.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن الاهتمام الأوروبي بالتمويل الإسلامي ليس محصورا بالمسلمين فقط حيث سجلت إصدارات الصكوك مثلا قفزة هائلة في الفترة الأخيرة مع دخول المزيد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لهذا المجال الاستثماري، وحققت نموا هائلا بلغ نسبة 75% وصولا إلى 85 مليار دولار على شكل إصدارات جديدة جارية.

واستقطبت سوق الصكوك اهتماما واسعا من البنوك الأوروبية وصناديق التأمين والتقاعد اعتقادا منها بأن قوة اقتصاديات منطقة الخليج حيث يتم إصدار العديد من الصكوك توفر عوائد جيدة مدعومة بالعوائد النفطية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية الضخمة.

وكان بنك جيتهاوس (Gatehouse Bank) قد أعلن قيامة ببرنامج لإصدار صكوك إسلامية بقيمة 1 مليار دولار بداية العام الجاري في أول خطوة للتعامل بالصكوك الإسلامية ببريطانيا[1].

وأكدت دراسة ثانية بعنوان "التمويل الإسلامي 2009" إن المصارف الإسلامية العاملة ببريطانيا لم تتأثر بالأزمة المالية الراهنة رغم استمرار أسعار أسهم العديد من البنوك في المملكة المتحدة في التراجع في غمار كساد متزايد وإنها نجت فيما يبدو من هذا الإعصار المالي.[2]

وأكدت أن الاضطراب وعدم الثقة في نظام البنوك التجارية دفعا البعض من غير المسلمين إلى التفكير في خيار البنوك الإسلامية، ويعتبرونها أكثر أمانة بدرجة كبيرة من البنوك التجارية وينظر إليها على أنها لا تواجه خطر خفض حجم الأصول وعمليات التأميم وما إلى ذلك وبذلك يتجه المزيد من الناس إلى نقل أعمالهم إليه[3].

03- البنك الإسلامي البريطاني.

قد تم ترخيص البنك الإسلامي البريطاني من قبل السلطات المالية البريطانية في أغسطس عام 2004م، وتم افتتاح أول فرع في لندن، في سبتمبر من العام نفسه، ويوجد لدى البنك حاليا ثمانية فروع: أربعة في لندن، واثنان في برمنجهام، وواحد في ليستر، وواحد في مانشستر، كما أن البنك يقدم العديد من المنتجات والمعاملات المصرفية الشرعية، وأن أغلبية زبائنه من المسلمين وغير المسلمين الذين يرغبون في استخدام البنوك بطريقة أخلاقية، ويصل عددهم إلى 45 ألفا، كما تم فتح أكثر من 68 ألف حساب.[4]

حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة السلامية في السوق البريطانية (2006-2010):

حجم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة المتواجدة في بريطانيا أخذت في الزيادة والنمو والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] Anne-Sylvie Vassenaix-Paxton, L'expérience britannique une source d'inspiration pour le développement de la finance islamique en France, Norton Rose LLP 14 mai 2008.

[2] Islamic Finance :IFSL International Financial Services London, 2009.

[3] ما سر تفوق البنوك الإسلامية على التقليدية؟ دراسة أعدها معهد الدراسات المصرفية منتدى التمويل الإسلامي. forum.net/montada-f1- islamfin. g07/topic-t1237.htm

[4] http://gaha.ba7r.org/t244-topic, consulte le 27/04/2018, a17:35h.

الشكل رقم (2–9): تطور حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة السلامية في السوق البريطانية بعد فتح نوافذ إسلامية (بمليارات الدولارات):

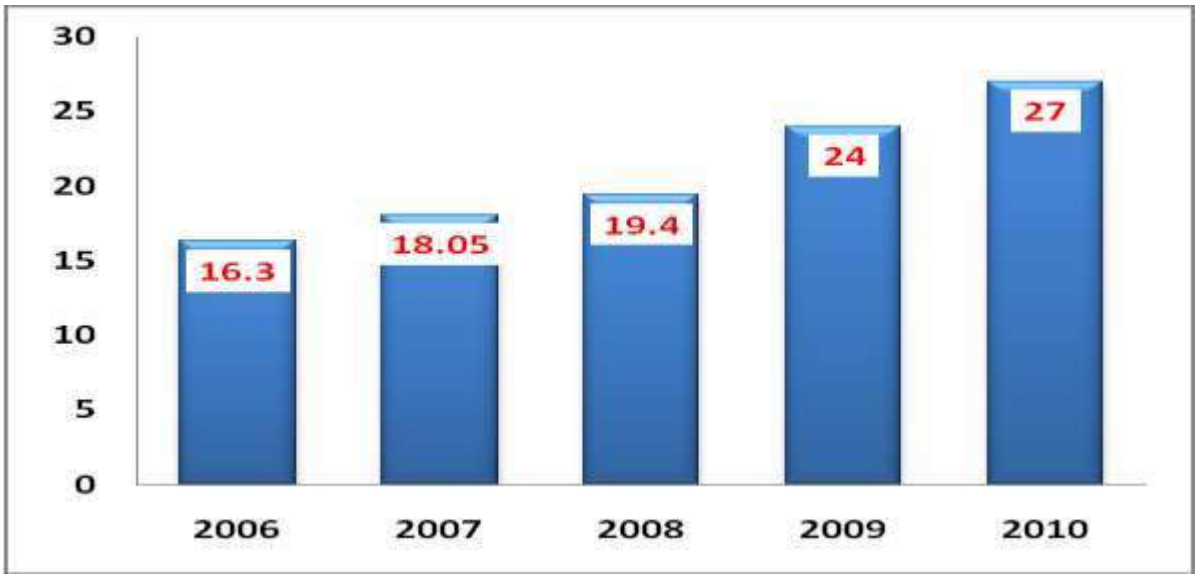

المصدر:

IFSL , Islamic Finance , 2010 , p . 3 Raza , M . F . , " The European 5.3City & UK, Islamic Finance, May 2011, p. Opportunity", p. 44.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم تلك الأصول نما يشكل متواصل وبمعدلات نمو معتبرة تراوحت بين (7.5 %) و(23.7%) خلال الفترة المرصودة بين (2006–2010) وهذا ما جعل مرتبة بريطانيا تقفز من المركز العاشر ضمن تصنيفات مجلة ذي بنكر عام 2007 إلى المركز الثامن والتاسع منذ عام 2008 لأكبر الدول المستقطبة لهذا النوع من التمويل في جهازها المالي.

– تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الدولارات بين (2004–2007)

نما حجم الودائع التي استقطابها البنك الإسلامي البريطاني خلال السنوات الثلاثة الأولى من فتحه النافذة إسلامية ويظهر ذلك جليا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–10): تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين (2004-2007):

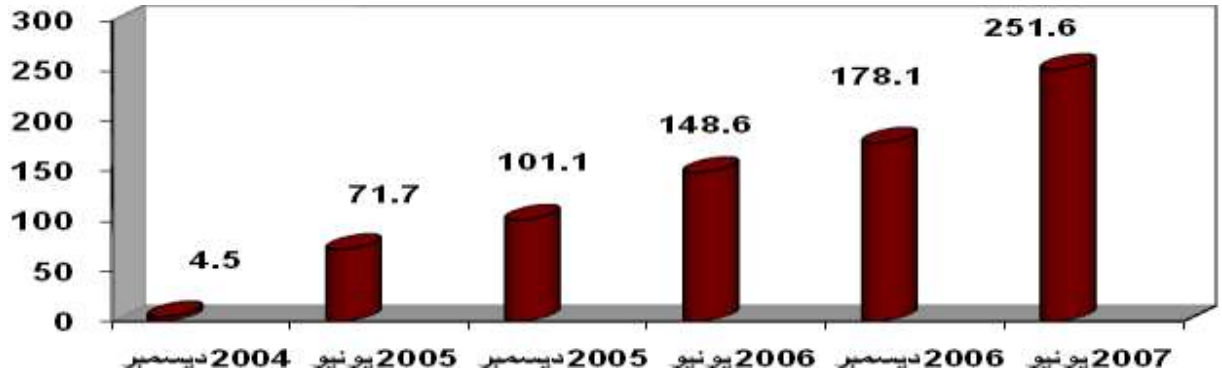

المصدر:

UK Trade & Investment Services, 2007, "The City- UK Excellence in Islamic Finance", p. 10.

من خلال الشكل يمكننا القول أن البنك الإسلامي البريطاني نجح في استقطاب شريحة لا باس بها كما نجح في زيادة حجم الودائع من خلال فتحه لنوافذ إسلامية، ومنه يمكننا القول بان الجانب التطبيقي والعملي بفتح نوافذ إسلامية في البنك الإسلامي بريطاني له أثر كبير في تطور نسبة الودائع لدى البنك.

إن التطورات السابقة والتي حضي بها البنك الإسلامي البريطاني لم يكن ليحصل عليها لولا توفر عدد من العوامل والتي يمكن ذكرها في ما يلي:

– اعتماد البنك على مؤسسات تعليمية وتدريبية:

حسب المعطيات المتاحة تظهر بريطانيا رائدة في هذا المجال، متقدمة في ذلك على المراكز العربية والإسلامية الرئيسية من خلال الاعتماد على مؤسسات تعليمية وتدريبية تساعد نوافذها الإسلامية على تسويق منتجاتها في السوق البريطانية مع استخدام سعر مرجعي لها للتعامل بين البنوك بلندن.

كما اعتمدت كذلك على مؤسسات استشارية قانونية وهذا ما مكن البنك الإسلامي البريطاني على وجه الخصوص والبنك البريطاني على وجه العموم من تصدر الترتيب العالمي في اعتماد مؤسسات مساعدة التطبيق فكرة فتح نوافذ إسلامية[1] والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] احمد مهدي بالوافي، عبد القادر حسين شاشي، التمويل الإسلامي في بريطانيا، الفرص والتحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011، ص. ص17-19

الشكل رقم (2-11): عدد المؤسسات التدريبية والتعليمية التي تقدم برامج لتطبيق فكرة فتح

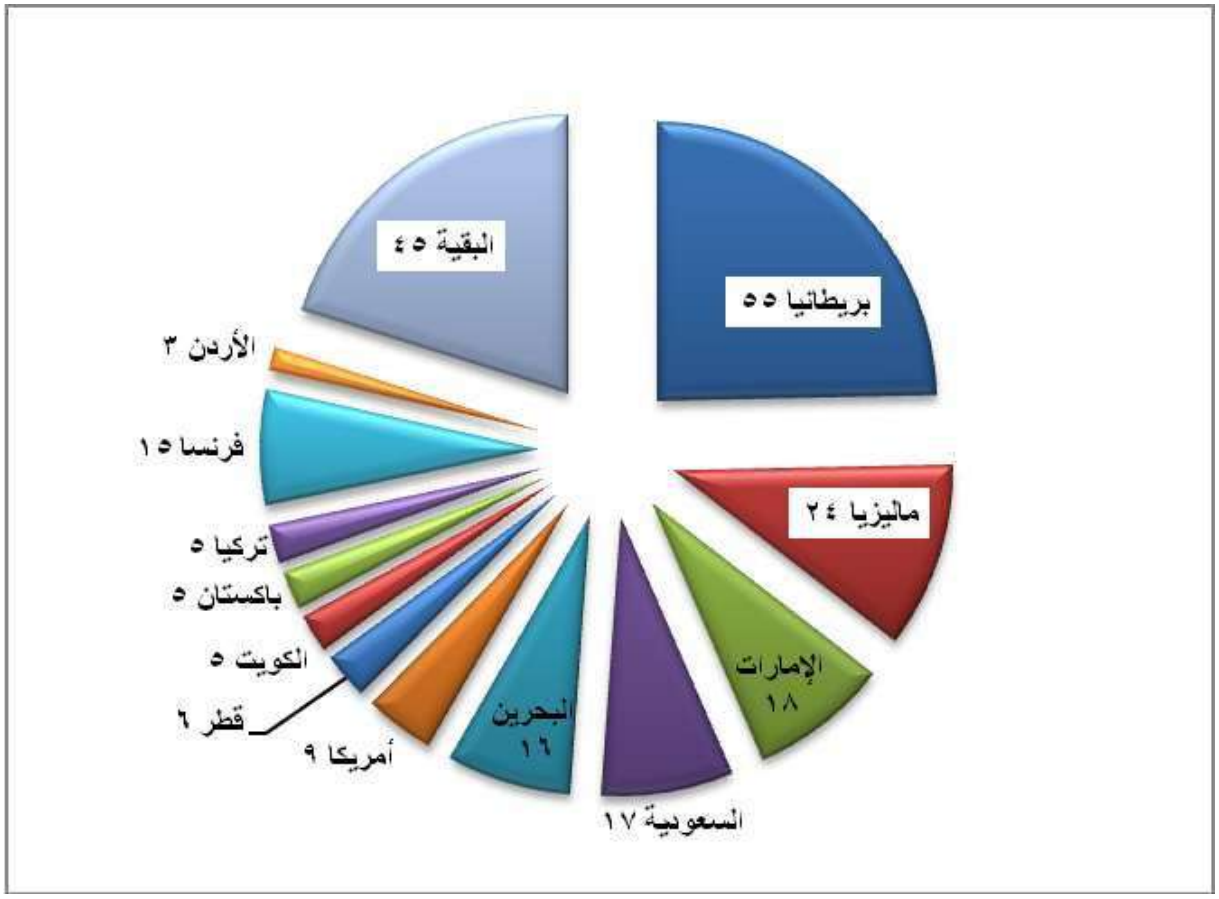

المصدر: IFSL , Islamic Finance 2009 , p6.

- الدراسات العلمية وغيرها التي تمت منذ السبعينات:

اعتمد البنك الإسلامي البريطاني على 200 دراسة وهو ما يمثل 66% والتي تناولت جانب التمويل والمصرفية الإسلامية من زوايا مختلفة ويوضح ذلك الشكل: (2-12)

الشكل رقم (2–12): عدد الدراسات عن الاقتصاد الإسلامي في بريطانيا منذ السبعينات إلى 2007:

المصدر: احمد مهدي بالوافي، كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي" بريطانيا نموذجا"، أوراق المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جزء2، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2008، ص 585.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الايجابية للتجربة البريطانية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية في ما يلي:

1) المسلمين المقيمين في أوربا عدد كبير جدا يحتاج بالفعل إلى نوافذ إسلامية تحل مشكلاتهم، ويتعاملون معها، حيث حلت مشكلتهم من خلال تبني البنك الإسلامي البريطاني هذه الفكرة؛

2) حل مشكلة فرص العمل المتاحة التي تجلب الكثير من الأموال التي بحاجة للاستثمار تمشيا مع مبدأ عدم الاكتناز، ومبدأ الاستثمار الحلال.

04– التجربة النيجيرية كدولة نامية متبينة لفكرة فتح نافذة إسلامية

نيجيريا واحدة من الدول ذات الغالبية المسلمة الحديثة التي تعترف بأهمية الخدمات المالية الإسلامية في قطاعاتها المصرفية والاقتصادية، والعمل وفق النظم الإسلامية أو ما يعرف بالنوافذ الإسلامية ليست بظاهرة جديدة في نيجيريا، فقد كان لنيجيريا بنك مسلم (غرب إفريقيا) يعمل وفق المبادئ الإسلامية عام 1968.[1]

لعبت الدولة النيجيرية دورا هاما حيث سعت إلى تعميم نظرية العمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على كافة بنوكها التجارية، فلجأت إلى سن وتعديل القوانين ولعل أبرزها تعديل قانون البنوك العام 1968 والذي نص على أنشطة البنوك لتلقي

[1] A. Zubair and A. A. Alaro, Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions: Nigeria as a Case Study" – paper read at the 1st University of Ilorin International Conference on Islamic Bank and Finance, jointly organized by Dept. of Islamic Law, UNILORIN and Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi-Arabia, October 6-8, 2009.p.01

الأموال بصيغ تتوافق وأحكام الشريعة كالوديعة، منح المال كقروض، قبول الاعتمادات، شراء الفاتورة والشيكات، بيع الأوراق المالية.

أما بالنسبة لإصلاحات 1991 فقد أعطى أريحية أكبر كونه دعا إلى المشاركة في الربح والخسارة مع المودعين وهذا ما تسعى البنوك التجارية الإسلامية ونوافذها إلى تحقيقه وهو مبدأ " المشاركة وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية كبديل للأصناف التقليدية وتزامنا مع انهيار الاقتصاد العالمي من جهة والنمو السريع للنظام الإسلامي المالي من جهة أخرى.[1]

– بنك جايز Jaiz النيجيري:

بنك جايز، بنك في نيجيريا يعمل بموجب مبادئ المصرفية الإسلامية، وهو أول بنك غير قائم على الفائدة أنشئ عام 2003 ومقره في أبوجا، عاصمة البلاد.

وفي 11 نوفمبر 2011 حصل البنك على ترخيص من البنك المركزي النيجيري، الجهة التنظيمية الوطنية للبنوك، للعمل كبنك إقليمي، في يناير 2012 بدأت المؤسسة أعمالها في مصرف Jaiz Bank في مكاتب وفروع في ابوجا، كادونا وكانو.

حيث بلغت قيمة أصول البنك الإجمالية آنذاك 88.8 مليون دولار أمريكي 14.1 مليار جنيه مصري) ، حيث بلغت حقوق المساهمين حوالي63.6 مليون دولار أمريكي (صافي الدخل القومي:10.1 مليار دولار أمريكي).

في عام 2013، كان بنك جايز في طور التوسع ليشمل المراكز الحضرية في جميع ولايات جمهورية نيجيريا الاتحادية، سعيا لتحقيق هذا الهدف، حصل البنك على موافقة لزيادة رأس مال المساهمين من القيمة الحالية، إلى 92.3 مليون دولار أمريكي. في يناير 2013، أشارت تقارير وسائل الإعلام المطبوعة إلى أن حقوق المساهمين في البنك تجاوزت 71 مليون دولار دولار أمريكي في ذلك الوقت. من المتوقع أن يتقدم البنك بطلب للحصول على ترخيص بنكي وطني بمجرد أن يحقق أهداف رأس مال المساهمين.[2]

خامسا: مقارنة حجم التمويل الإسلامي في بنك ال "AGB" مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل

يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4.9 % فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 4.8 % من الاقتصاد العربي،[3] ويدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصرف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلى أنها لا تزال تعاني من أصغر احجامها مقارنة مع المصرف العربية والأجنبية، وتجدر الاشارة إلى أن المصرف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع البنوك

[1] Magaji Chiroma,a Aishatu Kyari Sandabe, et.al, Legal Framework Regulating Islamic Finance in Nigeria: A Critical Appraisal of Hurdles against the Effective Shari'ah Governance, n.d, p.230.

[2] Islamic Finance Institutionalization Strategy For The Gambia, Nigeria & Sierra Leone, cooperation for development. september, 2015, p.4.

[3] اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران.

https://uabonline.org/ar/القطاع-المصرفي-الجزائري-تحديث-مستمر

أجنبية مما يعني غياب المصرف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية.

ولقد بلغت ودائع القطاع المصرفي الجزائري حوالي 95.8 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2014، محققة نسبة نمو قدرها 4.8% مقارنة بالعام 2013، مع الإشارة إلى أن هذه الودائع سجلت نسبة نمو بلغت 7.2 % خلال 2013، 0.4% عام 2012، 17.4 % عام 2011، 10% عام 2010، وبلغ مجموع الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي الجزائري لكل من القطاعين العام والخاص حوار 66.5 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2014، بزيادة 2% عن نهاية العام 2013، مع الإشارة إلى أن القروض سجلت نمو بلغ 9.1 % عام 2013، 8.3 % عام 2012، 14.8% عام 2011، و2.3 % عام 2010 و 12% عام 2009، وبالنسبة لتقسيم الائتمان بين القطاعين الخاص والعام خلال 2014، فقد نال أول نسبة 52.6% من مجمل الائتمان، مقابل 47.4% للثاني.

ويتميز القطاع المصرفي في الجزائر كما ذكرنا سابقا بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر أربعة بنوك عمومية ما نسبته 76.15 % لإجمالي موجودات خمسة بنوك جزائرية عامة و خاصة (الترتيب) بنوك.[1]

وبلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف جزائرية من حيث الموجودات: 57.3 %من مجمل موجودات القطاع، فيما بلغت الحصة السوقية لأكبر خمسة مصارف: 72.3% وبالنسبة الودائع بلغت حصة المصارف الثلاثة الأولى حوالي 59.4%، والمصارف الخمسة الأولى % 75.3، أما بالنسبة للقروض فقد بلغت حصة أكبر ثلاثة مصارف حوالي 44%، وحصة أكبر خمسة مصارف حوالي 57.7%.[2]

ومن خلال ما تقدم يمكننا تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية النافذة بنك الخليج الجزائر، ومساهمتها في النظام المصرفي الجزائري، حيث أنه في العام 2014 بلغ حجم إجمالي التمويلات الممنوحة في الجزائر 66.5 مليار دولار، أي ما يعادل 5357240 مليون دينار جزائري (مع العلم أنه سنة 2014 بلغ متوسط صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري حوالي 80.56)[3] بينما بلغ حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة من طرف النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر 13708 مليون دينار جزائري.

وبالتالي تكون نسبة التمويلات الإسلامية الممنوحة من خلال نافذة الىAGB سنة 2014 إلى إجمالي التمويلات الممنوحة في القطاع المصرفي الجزائري ككل مقدرة ب 0.25%.

[1] انظر الجدول رقم (2-2): 51 من الفصل الثاني

[2] اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، مرجع سبق ذكره.

[3] حفيظ صواليلي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، مرجع سبق ذكره. ص 3.

سادسا: النوافذ الإسلامية واهميتها في التوجه نحو الصيرفة الاسلامية

أعلن المجلس الإسلامي الأعلى[1] مطلع السنة الجارية 2017م، في يوم دراسي حول المالية الإسلامية أن سنة 2017 ستكون سنة المالية الإسلامية، وهذا بحضور رئيس المجلس الإسلامي الأعلى ومدير مصرف السلام الجزائر والخبير الاقتصاد الدكتور محمد بوجلال،[2] وأكد الحضور على أنه ستتفتح أربعة نوافذ إسلامية على مستوى أربع بنوك عمومية في الجزائر أن مشروع القانون لا يزال لحد الان غير واضح، ويعتقد أن البنوك الأربع هي:

- **BDL** بنك التنمية المحلية.
- **BNA** بنك الوطني الجزائري.
- **CPA** القرض الشعبي الجزائري.
- **CNEP** الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ولقد صرح احد المسؤولين على مستوى بنك السلام ان: "بنك BDL " اتفق مع مصرف السلام لتكوين اطارته وبعض موظفته على برنامج تكوين للخدمات المصرفية الاسلامية وقد انطلق البرنامج فعليا.[3]

ويمكن القول أنه لو أن هذه البنوك وبنوك أخرى في الجزائر، خاصة تلك التي تتربع على صدارة قائمة أكبر البنوك في القطاع المصرفي سارعت على مستواها فتح نوافذ إسلامية لازدادت تلك النسابة المعبرة عن حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الجزائر، وأصبحت الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تساهم بشكل مهم في إجمالي التمويلات المصرفية الجزائرية.

عندها ستتمكن الجزائر من الاستفادة الفعلية بما تتيحه الصيرفة عبر النوافذ الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأنها في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو.

وفي مجال تعبئة المدخرات ستستفيد من زيادة وترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضلون اكتناز أموالهم عوض أن يودعوها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا، وفي مجال التمويل ستشهد الجزائر توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة كالقطاع الفلاحي الذي أنفقت عليه الدولة المليارات وبه يحقق أهدافه المنوطة به، بل لم يؤد ذلك سوى إلى ارتفاع مستمر في أسعار الخضر والفواكه محلية، وإلى ارتفاع مستمر لفاتورة الغذاء المستورد خاصة الحبوب وقد بلغت هذه الفاتورة ما يقارب 3 مليار دولار سنويا،[4] كما سيتوفر التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر حجر الأساس في تحقيق التنمية وتشغيل اليد العاملة، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه النوافذ، والتي تصلح لتمويل هذا القطاع الحيوي.

---

[1] المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الإقتصاد الوطني، يوم الاثنين 24 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل 23جانفي 2017م، على الساعة الثانية بعد الزوال 14سا، بمقار المجلس الإسلامي الأعلى الكائن ب 6 شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار– الجزائر. على الخط

http://www.hci.dz/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=435&limitstart=6

[2] لمشاهدة محاضرة، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الإقتصاد الوطني، متاحة على الرابط

https://www.youtube.com/watch?v=XRAVCd_XJfM&feature=youtu.be

[3] تصريح للمدير الفرعي بمصرف السلام الجزائر، على هامش المؤتمر العلمي الدور الثالث: للمرحوم الأستاذ بوعلام رحمون / الإبداع والتميز في الاقتصاد التمويل الإسلامي، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، 2017/04/20

[4] http://ray19332.blogspot.com/2016/12/blog-post_14.html 12/09/2020 17:42

نثمن من جهة ما أقدمت عليه السطات المالية بالجزائر، من جعل نسبة الفوائد المستحقة على قروض " لونساج " الموجهة لتمويل استثمارات الشباب، وكذا القروض الموجهة للفلاحين ممثلة في قرضي: "الرفيق"،[1] و"التحدي" لكن تعتبر هذه القروض تقليدية تربوية" في عقدها الأساسي، إلا أن تكلفة سعر الفائدة تتحمله خزينة الدولة.

ومن جهة أخرى، ما دام أن السلطة المالية، توجهت ضمنيا نحو إلغاء سعر الفائدة، فلماذا لا تجرب سن قوانين خاصة بفتح نوافذ مصرفية إسلامية أثبتت نموها وتطورها وقابليتها لدى شريحة واسعة من الزبائن، وتبقى آلية النوافذ الإسلامية خطوة أولى ضرورية ومهمة (حسب رأينا) لنتجه بعدها إلى تحويل هذه النوافذ إلى فروع ومن ثم إلى مصارف إسلامية تحظى بمجموعة قوانين تتماشى وخصوصية الصيرفة الإسلامية خاصة إلا اعتمدت هذه المصارف على صيغ المشاركات والمضاربات المختلفة.

[1] . للاطلاع على تفاصيل قرضى الرفيق و التحدي ينظر الى:

- http://www.minagri.dz/index.php

– الأمر رقم: 80 بتاريخ 02 جويلية 2008م، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008 .

خلاصة الفصل:

خلصنا من خلال هذا الفصل لعدة تجارب دولية رائدة منها تجارب دولية إسلامية من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية.

كما تطرقنا إلى التجربة الماليزية كتجربة ناجحة أثبتت أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن وكذا التجربة البريطانية كأحد أهم التجارب الغربية والأوروبية الناجحة في مجال فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية، كما ذكرنا التجربة النيجيرية هي الأخرى كتجربة دولة نامية ناجحة في مجال النوافذ الإسلامية.

كما أن تجربة ازدواجية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية يعتريها الكثير من النقص، إذ قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك حول مصداقيتها، سواء كان من المتعاملين أنفسهم أو سواء من الباحثين والمهتمين بالبنوك الإسلامية.

الخاتمة

الخاتمة:

ينظر إلى الصيرفة الإسلامية على أنها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثون عاما الماضية، إلا أن نشأة العمل المصرفي الإسلامي يعود في الواقع إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية. ولعل مما ساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة، التي أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، وبينت أنها اقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية و قيامها بتمويل العمليات الحقيقية.

ونرى في الأخير، ان إقامة او فتح فروع إسلامية على مستوى البنوك الربوية، فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية، وعامل مهم لجذب الافراد من خلال اقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية.

سلطت هذه الد ارسة الضوء على موضوع فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التجارية، لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي بشكل عام، والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، كون اننا اخترنا مصرف تقليديا بالجزائر يعتمد على الية النوافذ المصرفية الإسلامية وهو بنك الخليج الجزائر " AGB".

أولا: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

اكدت نتائج الدراسة بان هذه الفرضية صحيحة حيث ان النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تقدم خدمات محدودة تتناسب مع موقعها بالبنك التقليدي، وتواجه النافذة تحديات قانونية وشرعية خاصة م تعلق بفصل ميزانية الحسابات النافذة الإسلامية وبتدعيم نجاح هذه الخطوة بتوفير عناصر أساسية أهمها النظام والسياسة الملائمة والاعداد للكوادر البشرية، وتقوم بعض هذه النوافذ بتعيين هيئة رقابية شرعية تقع على مسؤوليتها لتثبت من شرعية الأنشطة التي تمارس ذلك النوافذ وتنفيذها لما يتفق مع احكام الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية:

اكدت نتائج الدراسة بان هذه الفرضية صحيحة حيث ان الجزائر بالفعل خاضة تجربة فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التقليدية بداية من بنك الخليج الجزائر سنة 2004، كما انه سيتم افتتاح أربعة نوافد إسلامية على مستوى أربعة بنوك عمومية وهم:" BDL" بنك التنمية المحلية، " BNA "البنك الوطني الجزائري. " CPA "القرض الشعبي الجزائر. "CNEP"الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

الفرضية الثالثة:

تطور حجم التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية في بنك الخليج الجزائر خلال فترة الدراسة بالرغم من انها محصورة في صيغتين فقط الا وهما السلم والمرابحة. وهذا ما يدل على قبول الصيغتين لدى شرائح واسعة من الزبائن الذين يفضون التعامل بالخدمات المصرفية الإسلامية.

الفرضية الرابعة:

اكدت نتائج الدراسة ان هذه الفرضية صحيحة، حيث ان فتح نوافذ إسلامية هي خطوة الأولى لبنك إسلامي مصغر، تأخذ شكل فرع او وحدة متخصصة او شباك لتقديم خدمات بنكية إسلامية، التي اعتمدت عليها الجزائر والكثير من الدول العربية وحتى الغربية، لما تتميز بيه خصائص الصيرفة الإسلامية

ثانيا: نتائج الدراسة:

النتائج النظرية:

1. النوافذ الإسلامية متخصصة في تقديم خدمات مالية الإسلامية وفق لأحكام الشريعة الإسلامية؛
2. من اهم صيغ وأساليب التمويل في النوافذ الإسلامية نجد السلم، والمرابحة والاجارة؛
3. تساهم نوافذ التمويل الإسلامي في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تبني البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية بالموازاة مع الخدمات التقليدية الربوية، و بالتالي استقطاب شريحة أوسع و تعبئة المزيد من المدخرات؛
4. إن فتح النوافذ الإسلامية سيشكل فرصة للبنوك التقليدية للحصول على ودائع كبيرة و تحقيق أرباح إضافية للمصرف ككل وليس للنافذة فقط، لأن هذه الأرباح تذهب إلى المقر الرئيسي للبنك التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة؛
5. إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف الحالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو والتنمية، ففي مجال تعبئة المدخرات.

النتائج التطبيقية:

1. وقد بلغ حجم الموجودات في بنك الخليج الجزائر 176 (م/ دج) وذلك سنة 2014، أي بنسبة 3.89 %من اجمالي الموجودات لخمس البنوك المقترحة. وهذا بالرغم من ان بنك الخليج الجزائر حديث النشأة حيث بدا نشاطه سنة 2004 مقارنة بالبنوك العمومية والخاصة؛
2. تزايد حجم التمويلات الإسلامية خلال سنوات الدراسة حيث بلغ 17955 م/دج سنة 2016؛
3. تطور في معدل نمو التمويلات الإسلامية الذي وصل الى نسبة 35.01 %سنة 2015. كما ان معدل نمو التمويلات الإسلامية كان أكبر من معدل نمو تمويلات التقليدية، بينما في سنة 2016 ارتفع معدل نمو التمويلات التقليدية ليصل الى 105.03%؛
4. مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر وان كانت متواضعة وبالرغم من حداثة نشاته الا انها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري، مع انه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق الية النوافذ الإسلامية بالاعتماد فقط على صيغتين السلم والمرابحة، وخدمة Leasing.

ثالثا: التوصيات:

بعد دارسة لموضوع تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، في ما يلي تقديم لبعض التوصيات:

1. لا بد من توفر الإطار القانوني والوعي لهذه الفكرة في أقرب وقت ممكن لنظرا لضرورة الملحةنحو التوجه الى الصيرفة الإسلامية؛
2. الحرص التام على العمل النوافذ الإسلامية وفق لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم اختلاط الأموال وارباحها مع البنك الربوي.
3. تكوين لجنة شرعية ومتخصصة لمراقبة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛
4. إطلاق حملة تسويقية واسعة تبرز للمدخرين المحتملين للخدمات المصرفية التي توفرها النافذة الإسلامية، لان زبائن البنك يتحفظون من كون النافذة في بنك ربوي؛
5. يجب على المسلمين ان يستفيد من تجارب المصارف الغربية واقدامها على التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي، في تعريف الغرب بعظمة الإسلام وبحكمه في تحريم الربا، وماله من اثار سلبية على الأنشطة الاستثمارية بشكل خاص، وعلى المجال الاقتصادي والاجتماعي والاقتصاد القومي بشكل عام؛
6. تساهم نوافذ التمويل الإسلامي في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تبني البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية بالموازاة مع الخدمات التقليدية الربوية، و بالتالي استقطاب شريحة أوسع و تعبئة المزيد من المدخرات؛
7. إن فتح النوافذ الإسلامية سيشكل فرصة للبنوك التقليدية للحصول على ودائع كبيرة و تحقيق أرباح إضافية للمصرف ككل وليس للنافذة فقط، لأن هذه الأرباح تذهب إلى المقر الرئيسي للبنك التقليدي و من ثم إلى الخزينة العامة للدولة؛
8. إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف الحالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو والتنمية، ففي مجال تعبئة المدخرات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب:

1. أحمد الخليل ، المصرفية الإسلامية في أوروبا، لندن، جامعة القيصر.
2. احمد مهدي بالوافي، عبد القادر حسين شاشي، التمويل الإسلامي في بريطانيا، الفرص والتحديات، مخلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011.
3. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة لنشر وتوزيع، الاردن 200،
4. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2003.
5. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
6. معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد 3، مارس 2014.

2- الرسائل والمذكرات:

7. عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427هـ
8. محدادي محمد نور الدين، الجهاز المصرفي الجزائري واصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001-2002
9. مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة التحول من البنوك التقليدية الى المصرفية الاسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مصر الدولية 2006.
10. مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة التحول من البنوك التقليدية الى المصرفية الاسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مصر الدولية 2006.

3- الملتقيات:

11. المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الإقتصاد الوطني، يوم الاثنين 24 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل 23جانفي 2017م، على الساعة الثانية بعد الزوال 14سا، بمقار المجلس الإسلامي الأعلى الكائن ب 6 شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار- الجزائر. على الخط
12. تصريح للمدير الفرعي بمصرف السلام الجزائر، على هامش المؤتمر العلمي الدور الثالث: للمرحوم الأستاذ بوعلام رحمون/الإبداع والتميز في الاقتصاد التمويل الإسلامي، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، 2017/04/20

http://www.hci.dz/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=435&limitstart=6

13. رضوان سوامس، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الاول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22/ 23 افريل2003.

14. علي بودلال، محمد سعيدات، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الاول : اصلاح المنظومةالمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية 2005

15. علي بودلال، محمد سعيدات، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول: اصلاح المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية 2005.

4- المجلات:

16. احمد حلف حسين الدخيل، النوافذ الاسلامية في مصارف الحكومية العراقية دراسة اقتصادية اسلامية، المجلد 19 العدد2

17. رمضاني لعلا، د البرود ام الخير، تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة المجلد 1 العدد 2 ديسمبر 2017.

18. معارفي فريدة ، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد 3، مارس 2014، ص 279.

5- الجرائد:

19. الأمر رقم: 80 بتاريخ 02 جويلية 2008م، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008 .

20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر العدد 16، 24 مارس 2020، ص 32.

21. حفيظ صواليلي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، جريدة الخبر، 2015/03/26.

22. المادة 74، نظام 08- 11، المتعلقة بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011

6- المواقع الالكترونية:

24. A.Zubair and A. A. Alaro, Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions: Nigeria as a Case Study" – paper read at the 1st University of Ilorin International Conference on Islamic Bank and Finance, jointly organized by Dept. of Islamic Law, UNILORIN and Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi-Arabia, October 6-8, 2009.p.01
25. forum.net/montada-f1- islamfin. g07/topic-t1237.htm
26. http://gaha.ba7r.org/t244-topic, consulte le 27/08/2020, a19:08h.
27. http://ray19332.blogspot.com/2016/12/blog-post_14.html
28. http://www.minagri.dz/index.php
29. https://uabonline.org/ar/القطاع-المصرفي-الجزائري-تحديث-مستمر
30. https://www.youtube.com/watch?v=XRAVCd_XJfM&feature=youtu.be

7- المراجع باللغة الأجنبية

31. Anne-Sylvie Vassenaix-Paxton, L'expérience britannique une source d'inspiration pour le développement de la finance islamique en France, Norton Rose LLP 14 mai 2008.
32. Bank Negara Malaysia: Annual Banking Statistics, 2007, and Monthly Statistical Bulletin, April 2013.
33. Islamic Finance :IFSL International Financial Services London, 2009.
34. Islamic Finance Institutionalization Strategy For The Gambia, Nigeria & Sierra Leone, cooperation for development. september, 2015.
35. Magaji Chiroma,a Aishatu Kyari Sandabe, et.al, Legal Framework Regulating Islamic Finance in Nigeria: A Critical Appraisal of Hurdles against the Effective Shari'ah Governance, n.d.
36. Mohkefiamine.Les risques boncaires a la globalization. Cas de lAlgerie. Cest pour 1 Obtemtion du diplome Doctorat. université Abou Bekr Belkaid Tlemcen.2012

الملاحق

الملاحق

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria AGB

Etats financiers 2014

ANNEXE N°1 du bilan au 31/12/2014

Milliers de DA

	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	60 230 137	46 775 312
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	83 740	24 376
5	Prêts et créances sur la clientèle	101 162 236	81 240 932
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 577 683	1 407 058
8	Impôt différe actif	100 359	89 485
9	Autres actifs	152 829	124 306
10	Comptes de régularisation	3 524 031	2 228 363
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	9 820 065	6 915 727
14	Immobilisations incorporelles	152 695	141 300
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**176 819 451**	**138 962 534**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2014

ANNEXE N°1 du BILAN au 31/12/2014

Milliers de DA

	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	2 170	32 024
3	Dettes envers la clientèle	122 863 971	91 645 524
4	Dettes représentées par un titre	12 955 879	12 793 331
5	Impôts courants Passif	1 686 029	1 873 911
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	9 529 897	7 450 637
8	Comptes de régularisation	7 634 497	4 754 711
9	Provisions pour risques et charges	368 307	272 340
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 402 123	1 199 395
12	Dettes subodonnées		
13	Capital	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital		
15	Réserves	849 620	597 867
16	Ecart d'évaluation		
17	Ecart de réevaluation		
18	Report à nouveau	5 516 534	3 307 722
19	Résultat de l'exercice	4 010 423	5 035 072
	TOTAL PASSIF	**176 819 451**	**138 962 534**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2016

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

ETATS FINANCIERS 2017

BILAN

Unité : 000 DZD

ACTIF	Note	2017	2016	Variation
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition				
TOTAL ACTIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

PASSIF	Note	2017	2016	Variation
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		-	-	
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		-	-	
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		-	-	
Ecart de réévaluation		-	-	
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
TOTAL PASSIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

15

Rapport Financier 2014

ANNEXE N° 1 : MODELE DU BILAN 2014

en milliers de dinars

	ACTIF	NOTE	2013	2014
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	(1)	6 552 826	7 610 612
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	12 519 820	12 563 461
5	Prêts et créances sur la clientèle	(3)	28 253 244	30 599 810
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	-
7	Impôts courants – Actif		6 199	4 670
8	Impôts différés – Actif		20 409	72 193
9	Autres actifs		39 053	113 573
10	Comptes de régularisation	(4)	449 417	493 671
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	(5)	1 836 162	1 912 215
12	Immeubles de placement		-	-
13	Immobilisations corporelles	(6)	1 082 671	808 196
14	Immobilisations incorporelles		15 948	49 422
15	Ecart d'acquisition		-	-
	TOTAL ACTIF		50 775 751	54 227 823

Agence Oran : ouverture en juin 2001

ANNEXE N° 1 : MODELE DU BILAN 2014

en milliers de dinars

	PASSIF	NOTE	2013	2014
1	Banque Centrale		-	-
2	Dettes envers les institutions financières	(7)	4 126 058	1 149 225
3	Dettes envers la clientèle	(8)	25 398 898	27 810 776
4	Dettes représentées par un titre	(9)	2 349 841	3 911 817
5	Impôts courants - Passif		101 050	92 900
6	Impôts différés - Passif		69 956	2 909
7	Autres passifs		346 440	2 378 844
8	Comptes de régularisation	(10)	1 295 460	1 418 690
9	Provisions pour risques et charges		88 033	18 564
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux		525 570	420 106
12	Dettes subordonnées		-	-
13	Capital		10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au capital		-	-
15	Réserves		1 289 649	1 356 941
16	Ecart d'évaluation		381 534	457 586
17	Ecart de réévaluation		346 690	346 690
18	Report à nouveau (+ / -)		3 110 731	3 389 279
19	Résultat de l'exercice		1 345 841	1 473 495
	TOTAL PASSIF		50 775 751	54 227 823

L'intérieur de l'Agence Dely Ibrahim : ouverture en mars 2001

Annexe N° 1 : Modèle de Bilan 12/2015

En Milliers DA

	ACTIF	NOTE	2015	2014
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	(1)	13 302 467	7 610 612
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	7 778 441	12 563 461
5	Prêts et créances sur la clientèle	(3)	38 505 835	30 599 810
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	-
7	Impôts courants - Actif	(4)	5 226	4 670
8	Impôts différés - Actif	(5)	121 748	72 193
9	Autres actifs	(6)	109 618	113 573
10	Comptes de régularisation	(7)	694 121	498 671
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	(8)	1 970 106	1 912 215
12	Immeubles de placement		-	-
13	Immobilisations corporelles	(9)	784 673	808 196
14	Immobilisations incorporelles	(10)	95 153	49 422
15	Ecart d'acquisition		-	-
	TOTAL ACTIF		63 367 387	54 227 823

	PASSIF	NOTE	2015	2014
1	Banque Centrale		-	-
2	Dettes envers les institutions financières	(11)	938 179	1 149 225
3	Dettes envers la clientèle	(12)	35 386 241	27 810 776
4	Dettes représentées par un titre	(13)	4 526 490	3 911 817
5	Impôts courants - Passif	(14)	111 289	92 900
6	Impôts différés - Passif	(15)	89 954	2 909
7	Autres passifs	(16)	2 904 806	2 378 844
8	Comptes de régularisation	(17)	2 392 343	1 418 690
9	Provisions pour risques et charges	(18)	40 600	18 564
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	(19)	475 702	420 106
12	Dettes subordonnées		-	-
13	Capital		10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au capital		-	-
15	Réserves	(20)	1 430 616	1 356 941
16	Ecart d'évaluation	(21)	515 477	457 588
17	Ecart de réévaluation		346 690	346 690
18	Report à nouveau (+ / -)		2 889 100	3 389 279
19	Résultat de l'exercice		1 319 901	1 473 495
	TOTAL PASSIF		63 367 387	54 227 823

ANNEXE N° 1 : MODELE DE BILAN

31 December 2017 [Tous les chiffres sont en milliers de DA]

	ACTIF	NOTE	2017	2016
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	1	**19 371 396**	13 406 692
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		**-**	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2	**-**	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	3	**7 981 168**	6 213 664
5	Prêts et créances sur la clientèle	4	**45 079 891**	43 958 366
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	5	**5 513 397**	506 806
7	Impôts courants - Actif	6	**47 294**	34 444
8	Impôts différés - Actif	7	**220 506**	224 613
9	Autres actifs	8	**10 791**	9 330
10	Comptes de régularisation	9	**10 534 526**	3 762 599
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	10	**2 005 204**	2 041 863
12	Immeubles de placement		**-**	-
13	Immobilisations corporelles	11	**768 990**	767 057
14	Immobilisations incorporelles	12	**30 020**	22 819
15	Ecart d'acquisition		**-**	-
	TOTAL ACTIF		**91 563 184**	**70 948 252**

	PASSIF	NOTE	2017	2016
1	Banque Centrale		-	-
2	Dettes envers les institutions financières	13	**1 458 107**	1 229 425
3	Dettes envers la clientèle	14	**54 335 881**	40 779 181
4	Dettes représentées par un titre	15	**3 190 973**	4 155 632
5	Impôts courants - Passif	16	**439 065**	180 950
6	Impôts différés - Passif	17	**4 338**	3 121
7	Autres passifs		**1 677 832**	1 894 126
8	Comptes de régularisation	18	**12 048 741**	5 055 435
9	Provisions pour risques et charges		**30 885**	29 700
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		**-**	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux		**624 086**	574 252
12	Dettes subordonnées		**-**	-
13	Capital		**10 000 000**	10 000 000
14	Primes liées au capital		**-**	-
15	Réserves		**1 570 255**	1 496 611
16	Ecart d'évaluation		**550 576**	587 234
17	Ecart de réévaluation		**346 690**	346 690
18	Report à nouveau (+ / -)		**3 542 249**	3 143 006
19	Résultat de l'exercice		**1 743 507**	1 472 887
	TOTAL PASSIF		**91 563 184**	**70 948 252**

28

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178

PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

Compte de résultats de l'exercice 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

HORS BILAN AU 31 décembre 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	271 063 134
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	299 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741.477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 173 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 37117

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 405
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2014

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2014	2013
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	11 221 358	10 029 677
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	64 164	60 395
5 سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	22 548 034	27 530 829
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	105 574	6 076
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	46 840	58 657
9 أصول أخرى	6.2	546 281	10 558
10 حسابات التسوية	7.2	160 095	146 874
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظفة			
13 الأصول الثابتة المادية	9.2	1 487 870	1 551 994
14 الأصول الثابتة غير المادية	10.2	118 873	145 689
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**36 309 089**	**39 550 749**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

13

البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2014

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2014	2013
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية			
3 ديون تجاه الزبائن	11.2	15 409 819	19 084 716
4 ديون ممثلة بورقة مالية	12.2	4 041 129	4 846 969
5 الضرائب الجارية- خصوم	13.2	59 559	187 844
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	14.2	667 259	1 233 467
8 حسابات التسوية	15.2	1 749 154	936 481
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	16.2	53 430	11 082
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	17.2	328 749	633 514
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات		261 668	135 002
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)		2 355 008	1 215 014
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 383 314	1 266 660
مجموع الخصوم		**36 309 089**	**39 550 749**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

14

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2015	2014
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	15 851 680	11 221 358
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	83 177	64 164
5	سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	21 268 340	22 548 034
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	199 910	105574
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	14 804	46840
9	أصول أخرى	6.2	179 282	546 281
10	حسابات التسوية	7.2	182 070	160 095
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12	العقارات الموظّفة			
13	الأصول الثابتة المادية	9.2	2 697 882	1 487 870
14	الأصول الثابتة غير المادية	10.2	88 062	118 873
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**40 575 207**	**36 309 089**

21

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2015	2014
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن	11.2	19 407 756	15 409 819
4	ديون ممثلة بورقة مالية	12.2	4 277 406	4 041 129
5	الضرائب الجارية- خصوم	13.2	47 661	59 559
6	الضرائب المؤجلة- خصوم			
7	خصوم أخرى	14.2	538 190	667 259
8	حسابات التسوية	15.2	1 472 579	1 749 154
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	16.2	226 000	53 430
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	17.2	304 268	328 749
12	ديون تابعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات		399 999	261 668
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)		3 599 991	2 355 008
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		301 357	1 383 314
	مجموع الخصوم		**40 575 207**	**36 309 089**

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**53 103 919**	**40 575 207**

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2016	2015
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية			
3 التزامات تجاه الزبائن	12.2	29 084 236	19 407 756
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	13.2	5 427 617	4 277 406
5 الضرائب الجارية- خصوم	14.2	316 882	47 661
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	15.2	1 115 344	538 190
8 حسابات التسوية	16.2	1 179 441	1 472 579
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	17.2	226 481	226 000
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	18.2	372 485	304 268
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات		4 301 347	399 999
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			3 599 991
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 080 086	301 357
مجموع الخصوم		**53 103 919**	**40 575 207**

23

البيانات المالية 2017

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2017

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

alBaraka

informations
comptables

Bilan
Actif

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
1	Caisse, Banque centrale, Trésor public C.C.P	2.1	74.652.365.251,64	84.483.880.749,31
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances institutions financiéres	2.2	2.381.608.968,86	879.397.409,01
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.3	78.246.666.747,51	62.640.201.678,62
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéaance		0	0
7	Impôts courants - Actifs	2.4	1.283.175.420,10	1.382.054.615,92
8	Impôts différés - Actifs	2.5	173.307.776,60	174.305.107,12
9	Autres actifs détenus à des fins de transaction	2.6	1.345.441.017,21	3.321.115.310,62
10	Comptes de régularisation	2.7	29.482.186,50	903.185.573,23
11	Particip. Filiales, co-entrep., entités associées	2.8	1.670.675.000,00	305.622.000,00
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	2.874.901.188,70	2.829.494.102,58
14	Immobilisations incorporelles	2.10	115.104.765,62	153.938.372,87
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

alBaraka

informations
comptables

Bilan
Passif

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions financiéres	2.11	14.257.937,27	14.260.623,41
3	Dettes envers la clientèle	2.12	97.812.918.882,33	93.534.941.111,99
4	Dettes représentées par un titre	2.13	33.363.754.509,25	31.900.035.119,80
5	Impôts courants - Passif	2.14	1.348.458.527,23	1.642.073.967,97
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	3.329.035.637,05	5.027.935.399,97
8	Comptes de régularisation	2.16	3.091.147.561,70	1.989.135.624,70
9	Provisions pour risques et charges	2.17	620.673.989,91	599.680.739,53
10	Subv. Equip., autres subv. D'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	2.847.006.308,68	3.167.859.221,00
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserves	2.20	5.076.649.977,69	4.210.112.180,40
16	Ecarts d'évaluation		0	0
17	Ecarts de réevaluation	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	Report à nouveau (+/-)		67.548.704,05	0
19	Résultat de l'exercise (+)	2.22	4.306.604.700,34	4.092.489.013,27
	TOTAL DU PASSIF		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

Hors
Bilan

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
A	ENGAGEMENTS DONNES		40.448.878.879,01	51.662.464.087,91
1	Engag. Financ. faveur Institutions Financières		0	0
2	Engag. Financ. Faveur de la clientèle	3.1	34.438.746.685,88	46.998.383.249,27
3	Engag. Garantie d'ordre Institutions Financières	3.2	949.188.340,93	129.019.327,61
4	Engag. Garantie d'ordre de la clientèle	3.3	5.060.943.852,20	4.535.061.511,03
5	Autres engagements donnés		0	0
B	ENGAGEMENTS RECUS		949.188.340,93	129.019.327,61
6	Engag. Financ. reçus institutions financières		0	0
7	Engag. Garantie reçus institutions financières	3.2	949.188.340,93	129.019.327,61
8	Autres engagements reçus		0	0

BILAN ACTIF

En milliers de DA

code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2016	2015
1	caisse, banque central, tresor public, C C F	2,1	89 902 868	89 962 379
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0.00	0.00
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0.00	0.00
4	Prêts et créances s/institutions financiéres	2,2	3 179 827	2 356 604
5	Prêts et créances sur la clientéle	2,3	107 531 185	94 097 100
6	Actif financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2,4	1 473 416	959 350
8	Impôts différés - Actif	2,5	211 565	190 582
9	Autres actifs	2,6	1 538 005	1 208 177
10	Comptes de régularisation	2,7	1 423 515	23 541
11	Particip, Filiales, Co-entreprise,entités associées	2,8	1 670 691	1 670 697
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2,9	3 374 185	3 027 899
14	Immobilisations incorporelles	2,10	38 364	76 728
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		**210 343 621**	**193 573 058**

BILAN PASSIF

En milliers de DA

code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2016	2015
1	Banque centrale		0,00	0,00
2	Dettes envers les institutions Financiéres	2,11	14 384	14 390
3	Dettes envers la clientéle	2,12	133 535 556	119 025 045
4	Dettes représentées par un titre	2,13	36 602 243	35 537 082
5	Impôts courants-Passif	2,14	1 713 457	1 890 650
6	Impôts différés-Passif		0	0
7	Autres Passifs	2,15	12 921 133	10 857 752
8	Comptes de régularisation	2,16	1 242 067	2 785 488
9	Provisions pour risques et charges	2,17	1 009 448	617 139
10	Subv.Equip. autres subv d'investissement		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2,18	2 417 265	2 139 892
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2,19	10 000 000	10 000 000
14	Prime liées au capital		0	0
15	Réserves	2,20	5 922 009	5 643 187
16	Ecarts d'évaluation		0	0
17	Ecarts de réévaluation	2,21	894 672	894 672
18	Report à nouveau (+/-)		87 820	59 842
19	Résultat de l'éxercice (+)	2,22	3 983 568	4 107 918
	TOTAL DU PASSIF		**210 343 621**	**193 573 058**

Informations Comptables

Bilan Actif

En milliers de DA

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2018	2017
1	Caisse, banque central, trésor public, C C P	2,1	105 021 945	99 616 004
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances s/institutions financières	2,2	2 299 974	3 123 641
5	Prêts et créances sur la clientèle	2,3	154 159 890	136 553 370
6	Actif financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2,4	1 371 219	1 391 936
8	Impôts différés - Actif	2,5	234 347	205 398
9	Autres actifs	2,6	1 904 003	1 824 740
10	Comptes de régularisation	2,7	563 965	645 644
11	Particip, Filiales, Co-entreprise,entités associées	2,8	1 720 806	1 718 778
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2,9	3 719 679	3 553 182
14	Immobilisations incorporelles	2,10	0	0
15	Écart d'acquisition			
	TOTAL DE L'ACTIF		**270 995 828**	**248 632 693**

Bilan Passif

En milliers de DA

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2018	2017
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2,11	111 220	52 421
3	Dettes envers la clientèle	2,12	176 343 367	164 849 660
4	Dettes représentées par un titre	2,13	47 540 639	43 042 478
5	Impôts courants-Passif	2,14	2 985 429	1 818 414
6	Impôts différés-Passif		0	0
7	Autres Passifs	2,15	13 684 771	12 014 612
8	Comptes de régularisation	2,16	2 901 047	2 309 184
9	Provisions pour risques et charges	2,17	749 563	761 196
10	Subv.Equip. autres subv d'investissement		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2,18	3 431 939	2 998 001
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2,19	15 000 000	15 000 000
14	Prime liées au capital		0	0
15	Réserves	2,20	2 157 459	1 273 107
16	Écarts d'évaluation		0	0
17	Écarts de réévaluation	2,21	894 672	894 672
18	Report à nouveau (+/-)		29 150	70 534
19	Résultat de l'exercice (+)	2,22	5 166 572	3 548 414
	TOTAL DU PASSIF		**270 995 828**	**248 632 693**

9

Répartition des Crédits de Trésorerie par famille : Classique & Financement conforme à la Charia

Millions DA

Type de crédit	2013	2014	2015	2016	Evol 15/16
Crédits de trésorerie CT classique	44 800	50 707	40 764	51 267	26%
Crédits de trésorerie CT Islamique	12 240	13 889	17 209	17 955	4%

Il est à retenir que les crédits à court termes classique représentent 74% contre 26% pour les crédits islamiques. Ces derniers ont évolué cette année 2016 de 4% contre 26% pour les crédits classiques.

Evolution des Crédits de Trésorerie CT Classiques/Islamiques

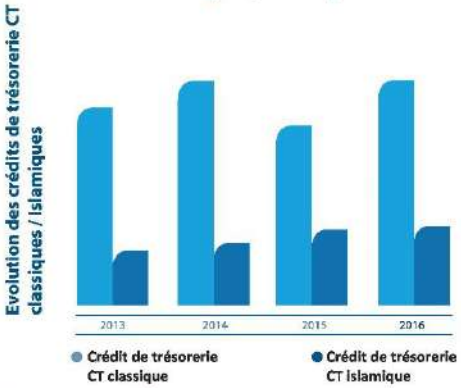

II – 3 - Etat des Crédits à Moyen terme Corporate

Millions DA

Crédits Moyen Terme Corporate	2013	2014	2015	2016	Evol 15/16
CMT classique	10 037	15 547	19634	20 903	6%
CMT conforme à la chariaa	2 661	3 990	6 395	6 725	5%
Leasing	3 989	4 769	4 460	3 549	-20%
TOTAL	**16 687**	**24 306**	**30 489**	**31 177**	**2%**